المملكـــة المغربيـــة
وزارة الداخليـــــــة
عمالة إقليم الخميسات
جماعـــة الخميسات
مديريـــة المصالـــح

دورة : استثنائية
جلسة : مفتوحة للعموم

مـحـضـــر

اجتماع المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في إطار الدورة الاستثنائية
المنعقدة بتـاريخ 15 نونبر 2023 (الجلسة الفريدة).

الورقــة الحافظــة

عقد المجلس الجماعي لمدينة الخميسات اجتماعه في إطـار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتـاريخ 15 نونبر 2023 على الساعة العاشرة وخمسة وثلاثين دقيقة بمقر الخزانة الجماعية تحت الرئـاسة الفعليـة للسيد حسن ميسور رئيس المجلس الجماعي وحضور السيد قائد الملحقة الإدارية الخامسة نيابة عن السيد باشا مدينة الخميسات.

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس :35
- عدد الأعضاء الحاضرين 28 و هم السيدات و السادة :

1- حسن ميسور : رئيس المجلس الجماعي
2- سعيد منصوري : النائب الأول للرئيس
3- زهير علوي يزيدي : النائب الثاني للرئيس
4- أحمد بلغازي : النائب الثالث للرئيس
5- مصطفى نوحي : النائب الرابع للرئيس
6- أحمد أرشمال : النائب الخامس للرئيس
7- هدى المسعودي : النائب السابع للرئيس
8- فؤاد لعتريس : كاتب المجلس
9- أمينة سعيدي : نائبة كاتب المجلس
10- خالد بروزيين : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
11- ليلى كريني : رئيسة لجنة المرافق العمومية والخدمات
12- محمد حدوتي : رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
13- أمينة زنيبر : رئيسة لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات
14- نور الدين خرماز : رئيس لجنة التعمير والبيئة وسياسة المدينة
15- الطاهر أحيزون : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
16- ليلى الأحمادي : نائبة رئيسة لجنة المرافق العمومية والخدمات
17- نزهة بلقياس : نائبة رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة وسياسة المدينة
18- حسناء الحاجي : نائبة رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية
19- إلهام دهبي : نائبة رئيسة لجنة التعاون والشراكات والاتفاقيات

20- طه بلكوح : مستشار
21- مريمة حمو زين : مستشارة
22- عبد العزيز صديقي : مستشار
23- أحمد بوشيخي : مستشار
24- خالد أرحو : مستشار
25- بشرى العكوري : مستشارة
26- محمد السباعي : مستشار
27- عبد الرزاق مهتدي : مستشار
28- بوجمعة بولعياض : مستشار

***عدد العضوات والأعضاء الغائبين 07 (سبعة) وهم السيدات والسادة :**

1. ربيعة بوجة : النائبة السادسة للرئيس
2. العزيزة بويسحاق : مستشارة
3. عبد السلام البويرماني : مستشار
4. الحسين الجامعي : مستشار
5. توفيق بوشعرة : مستشار
6. مراد بوعلام : مستشار
7. حنان صباح : مستشارة

*** المناصب الشاغرة : لا أحد**

- حضر من المصالح الجماعية السادة :

1. يوسف متل : مدير المصالح الجماعية
2. بنحمد الدحماني : رئيس قسم الشؤون المالية
3. سعاد الامغاري : رئيسة مصلحة الميزانية والمحاسبة
4. حسن برطيع : رئيس مصلحة الموارد المالية
5. نور الدين بعقيلي : رئيس مكتب تتبع الاتفاقيات والشراكات
6. سعاد عباز : رئيسة مكتب شؤون المجلس واللجان
7. زهرة بنسالم : مكتب شؤون المجلس واللجان
8. محمد ضريف : رئيس مكتب التواصل والإعلام

<u>- حضر من المصالح الباشوية السادة:</u>

- المعطي أوجدو
- رشيدة سكري

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني لعقد هذه الدورة تلا كاتب المجلس ملخص محضر الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 وتلا جدول أعمال هذه الدورة الذي يتكون من النقطة الفريدة التالية :

- الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024

قبل ذلك تلا السيد الرئيس الكلمة الافتتاحية التالية

السيـــد باشـــا مدينـــة الخميســـات
السيدات والسادة أعضاء المجلس الجماعي
السيدات والسادة أطـر وموظفـــي الجماعة
السيدات والسادة ممثلو الإعلام المحلي بالمدينة

أيها الحضور الكريم

في البداية أرحب بالجميع، وأتوجه إليكم بالشكر الجزيل على تلبيتكم الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة الاستثنائية التي فرضتها مسؤوليتنا في احترام مقتضيات القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات خاصة الآجال القانونية التي تحدد تاريخ عرض الميزانية على السلطة الإقليمية من أجل التأشير والتي لا يجب أن تتعدى 20 نونبر.

وقبل البدء في أشغال الجلسة، وفي ظل احتفال بلادنا بالذكرى 48 من المسيرة الخضراء، التي توافق السادس من نونبر من كل سنة، وكذا عيد الاستقلال المجيد الذي يوافق الثامن عشر من نفس الشهر، أود باسمكم وباسم ساكنة المدينة، أن أتقدم إلى صاحب الجلالة نصره الله وأيده بأسمى عبارات التهاني ومشاعر الوفاء والإخلاص بكل ما تحمله هاتان المناسبتان من رمزية والتحام بين الملك والشعب، وتشبث بثوابت المملكة ووحدة ترابها، داعين الله عز وجل أن يعيدهما علينا بالخير والبركات ويحفظ الله ملكنا وبلدنا من الفتن وينعم على هذا الشعب بالرقي والنماء.

أما بخصوص جدول أعمال هذه الدورة فقد تم إدراج نقطة فريدة لاستعجاليتها كما أسلفت، وهي الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية الجماعة برسم السنة المالية 2024 ، وهي النقطة التي تم تأجيلها خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر الماضي حتى تتوصل الجماعة بحصتها من الضريبة على القيمة المضافة. وهو الأمر الذي تم مؤخرا، وتم على إثره برمجة عقد هذه الدورة وبرمجة اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لدراستها وإصدار تقرير بشأنها.

وبخصوص مشروع الميزانية فقد تمت بلورته في التزام تام بالقانون التنظيمي 113.14 خاصة المواد المتعلقة بمشروع الميزانية، وفي ظل تطبيق للمذكرة الوزارية عدد 5442 بتاريخ 14-10-2023 حول إعداد وتنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية برسم السنة المالية 2024. والتي تحث الجماعات على احترام التوجهات التالية : نجاعة وعقلنة التدبير المالي

للجماعات عبر ترشيد النفقات وتبني مبدأ الصدقية في إدراج كل من المداخيل والنفقات الإجبارية للجماعة، مواكبة ورش الرقمنة، مع حث الجماعات على بذل مجهودات أكبر في تنمية الموارد الذاتية للجماعات، وهي النقطة التي استأثرت بنقاش عميق ومستفيض داخل اللجنة، بالنظر لمحدودية المداخيل المحققة هذه السنة، وترتب عنه إصدار توصيات بشأنه سنعمل جاهدين على تفعيلها لتحسين أداء الجماعة في التدبير المالي عموما.

وبالمناسبة أود أن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجان وكذا جميع المستشارين الذين يدأبون على حضور اجتماعات اللجان ويغنون نقاشاتها بأفكارهم ومقترحاتهم القيمة التي تعين على نهج تدبير أكثر حكامة وترشيدا وتصب في الصالح العام للمدينة، الأمر الذي لا يتأتى إلا في ظل التزامنا بالمقتضيات القانونية المنظمة، وانسجام تام بين جميع مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، دون إغفال جهود الموارد البشرية بالإدارة الجماعية التي تيسر عمل المجلس خاصة العناصر الجدية والمجدة منها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

النقطة الفريدة
الدراسة والتصويت على مشروع ميزانية
جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024

عرض السيد الرئيس

أدرجت النقطة الفريدة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024 ، بعدما تم تأجيلها من دورة أكتوبر 2023 وبعد التوصل بحصة الضريبة على القيمة المضافة نعرضها على المجلس لمناقشتها والتصويت عليها.

عرض رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

لقد انعقد اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بمقر الجماعة بتاريخ 11/2023/01 لتدارس مشروع ميزانية 2024، فكان الطابع المميز لتقديرات هذه السنة هو الحرص على الحفاظ على مبدأ توازن الميزانية في جزئيها واستمرار المجلس في تنفيذ مجموعة من الالتزامات والتعهدات وأداء كل المصاريف الإلزامية.

1- الجزء الأول: مداخيل التسيير

لقد تم احترام الإجراءات المحاسبية في إعداد مشروع الميزانية برسم سنة 2024 ، لإعداد تقديرات الجزء الأول المتعلق بمداخيل التسيير والذي تم على أساس توقعات تتسم بالصدقية والواقعية وعلى ضوء الاستخلاصات الفعلية للسنتين المنصرمتين واستخلاصات 9 أشهر من السنة الجارية حيث تم وضعها على الشكل التالي: استخلاصات السنتين+واستخلاصات السنة الجارية (9أشهر)/ 33 والنتيجة × 12 و هي قاعدة تسمح بوضع تقديرات واقعية مبنية على مدى الجهود المبذولة في عمليات استخلاص مختلف الضرائب والرسوم الجماعية . وبالتالي فإن ارتفاع هذه التقديرات أو انخفاضها بالمقارنة مع التقديرات المقبولة برسم السنة المالية الحالية يرجع إلى مستوى التحصيل خلال المدة المذكورة.

وعليه، فقد أسفر تطبيق القاعدة المذكورة عن وضع تقديرات المداخيل التي بلغت 87.495.900.00 درهم ، بحيث ستشكل حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة حوالي 41.311.400.00 درهم 47.21 % ب مجمل المداخيل المتوقعة و من المتوقع أن تبلغ الموارد الذاتية المدبرة من طرف الجماعة25, 21.652.385 درهم بنسبة 24.74% من مجمل المداخيل المتوقع تحقيقها.

كما أن الضريبة على الأراضي الحضرية الغير مبنية ستشكل موردا أساسيا من الموارد الذاتية في تمويل ميزانية الجماعة باعتمادات ستبلغ 6.500.000.00 درهم أي بنسبة 7.42 % .

أما الضرائب المدبرة من طرف المصالح الضريبية الخارجية من المتوقع أن تبلغ نسبة 20.14% بمداخيل تبلغ 17.618.143.12درهم.

2- الجزء الأول: نفقات التسيير

بالنسبة للجزء الأول من الميزانية والمتعلق بشق نفقات التسيير فقد تم وضعه مع مراعاة عدد من النفقات الإجبارية والالتزامات والإتفاقيات المتعهد بها، مع الحرص على توازن الميزانية ووضعها على أساس صدقية المداخيل والنفقات وفتح الإعتمادات الضرورية لتغطية جميع النفقات الإجبارية وهي كالتالي:

- الأنشطة المتعلقة بتسيير الموظفين (أجور–رواتب- تعويضات) وكذا التغطية والفوائد الاجتماعية،

حيث بلغت42.246.200.00 درهم أي بنسبة 48.29 %من المجموع الإجمالي من الإعتمادات المقترحة بالميزانية .

- فيما يخص تنفيذ الأحكام القضائيــة النهائيــة، فقد رصدت لها اعتمــادات بلغت3.450.300.00 درهم.

- و تم رصــد مبلغ8.900.000.00 درهم لأداء المستحقات الخاصة بالماء والكهرباء ، بالإضافــة إلــى بــرمجة المستحقــات المتوقــع أداءهــا لفائــدة الشركـــة المفـــوض لها تدبير قطــاع النظــافة 17.500.000.00 درهم.

ويمكن تلخيص مشروع الميزانية كالتالي:

الجزء الأول: مداخيل التسيير:

مجموع مداخيل التسيير المقترحة 87.495.900.00 درهم

مفصلة حسب الأبواب التالية:

الباب10: 41. 988. 075.00 درهم

الباب20: 276. 194.00 درهم

الباب30: 24. 194. 472. 42 درهم

الباب40: 18. 993. 186 . 00 درهم

الباب50: 2 .043. 971. 63 درهم

الجزء الأول نفقــات التسيير

مجموع نفقات التسيير المقترحة: 87.495.900.00 درهم

مفصلة حسب الأبواب التالية:

الباب10: 46.983.400 درهم

الباب20 2 .365 000.00 درهم

الباب30: 17.190.000.00 درهم

الباب50: 20.957.500 درهم

3- الجزء الثاني: مداخيل التجهيز:

مجموع مداخيل التجهيز: 1 410 084.23 درهم

4- الجزء الثاني: نفقات التجهيز:

وفي الأخير، فإن هذا المشروع المعروض على أنظار أعضاء هذا المجلس الموقر، سيضمن استقرار المرافق العمومية واستمرار اشتغالها خدمة للساكنة والصالح العام.

وفي الأخير واعتبارا لكل ما سبق أوصت اللجنة المجلس بالموافقة على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024 .

المناقشة:

السيد طـه بلكوح:
لا يخفى على الجميع أن مشروع الميزانية وثيقة مهمة ترهن مصير المدينة لمدة سنة على الأقل، لذا المرجو أن يتسع صدركم لمجموعة من الملاحظات، فطبقا لمقتضيات القانون 113.14 كان لابد من إعداد الميزانية بشكل صادق لمجموع مواردها وتكاليفها، ويتم تقييم هذه الصدقية بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها وعلى التوقعات التي تنتج عنها.
ويتعين إعداد الميزانية على أساس برمجة تمتد على ثلاث سنوات لمجموع موارد الجماعة وتكاليفها طبقا لبرنامج العمل وتحين هذه البرمجة كل سنة، ويكون مشروع البرمجة مقرونا بأهداف ومؤشرات النجاعة وفي ضوء الاستخلاصات الفعلية برسم السنتين المنصرمتين وتسعة أشهر من السنة الجارية ،ويمكن وضع تقديرات خاصة بالمداخيل وفق قاعدة 33 شهرا كما أن المادة 185 من القانون التنظيمي تلزم الرئيس على عرض الميزانية مرفقة بالوثائق الضرورية لدراستها على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة خلال 10 أيام على الأقل قبل تاريخ افتتاح الدورة المتعلقة باعتماد الميزانية من قبل المجلس.

السيد زهير علوي يزيدي:
السيد الرئيس لدي تساؤل بخصوص مناقشة الميزانية، هل سيتم مناقشة المداخيل و التصويت على إجمالي تقديراتها وبعدها سنمر إلى مناقشة المصاريف والتصويت عليها بابا بابا طبقا لمقتضيات القانون 113/14؟

السيد الرئيس:
ستتم مناقشة الميزانية من خلال مناقشة المداخيل والتصويت على إجمالي تقديراتها و مناقشة تقديرات المصاريف والتصويت عليها بابا بابا.

السيد طه بلكوح:
أود بداية إثارة مسألة عدم توصل أعضاء اللجنة بمجموعة من الوثائق المهمة، التي بدونها لا يمكن للسادة الأعضاء أن يكونوا على اطلاع لمناقشة مشروع الميزانية بكل شفافية، وهي مهمة في إعداد مشروع الميزانية، ومنها الوثائق المتعلقة ببيان البرمجة الممتدة لثلاث سنوات طبقا لبرنامج العمل بحسب ما تنص عليه المادة 183 من القانون التنظيمي 113.14 والمتعلقة بوضع الميزانية والتصويت عليها والتي تنص على أنه يتولى رئيس المجلس تحضير الميزانية على أساس برمجة تمتد على ثلاث سنوات والتي تضم ما تم انجازه في ثلاث سنوات 2021 و2022 وتسعة أشهر من 2023 ثم المتوقع إنجازه خلال سنة 2024 و 2025 و 2026.
وهذا أيضا ما نصت عليه مذكرة السيد وزير الداخلية ومراسلة السيد العامل بخصوص إعداد مشروع ميزانية السنة المالية. والوثيقة الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأولى هي مشروع نجاعة الأداء والتي جاءت في الباب الثامن من القانون التنظيمي 113.14 المعنون بقواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر وأهم ركائزه تكريس قيم الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية. لم نتوصل كذلك بالبيان الخاص بالمداخيل المستخلصة فعليا لسنوات 2021 و2022 وتسعة أشهر من سنة 2023 أي إلى غاية شتنبر 2023، وتلك التي لم يتم استخلاصها بعد خلال هذه السنة. هذه الوثيقة تبنى عليها قاعدة 33 شهرا التي يمكن اعتمادها

حتى نتمكن من حساب المداخيل بشكل معقول و نتحرى مبدأ الصدقية التي تعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها الميزانية. كما لم نطلع على البيان الخاص بالالتزامات المالية الناتجة عن الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الجماعة. وهذه الوثائق السيد الرئيس لها علاقة وثيقة ومباشرة بمشروع الميزانية. لهذا ألتمس منكم السيد الرئيس إمدادنا بالوثائق المذكورة أعلاه لكي يتسنى لنا مناقشة المداخيل بشكل هادف. وأحيطكم علما السيد الرئيس أننا لم نتوصل بأي وثيقة من هذه الوثائق في اجتماع لجنة المالية والميزانية والبرمجة الذي عقد يوم 1 نونبر 2023.أما الوثائق التي قيل أننا توصلنا بها فتهم اجتماع اللجنة الذي انعقد قبل دورة أكتوبر الماضي.

السيد زهير علوي يزيدي:

تعتبر الميزانية الوثيقة المالية الأكثر أهمية في السنة لأنها ترهن أداء الجماعة تجاه الساكنة ومن خلال تصفح هذه الوثيقة التي بين أيدينا تبين لنا في خطوطها العامة أن هناك نفخ غير مبرر في المداخيل وهناك سوء برمجة للنفقات، وهذا يشكل خرق سافر للدورية التوجيهية لوزارة الداخلية حول إعداد وتنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية برسم سنة 2024 والتي يجب احترامها وتطبيق ما جاء فيها، خصوصا وأن السيد وزير الداخلية استهلها بمقتطف من خطاب سامي لصاحب الجلالة نصره الله الذي يحث فيه على الجدية .

كما تعرف السيد الرئيس أننا لبينا الاستدعاء وحضرنا لاجتماع لجنة المالية وعبرنا عن نية حسنة في مناقشة مشروع الميزانية . لكن لم يتم تزويدنا بجميع الوثائق الواجب إرفاقها بالميزانية عند عرضها على لجنة المالية، مع العلم أننا أصرينا على الحصول عليها عدة مرات سواء في الاجتماع الأول أو في الاجتماع الثاني ولم تعط لنا لحد الآن ، في حين أن المادة الأولى من المرسوم 2.16.316 تحدد قائمة الوثائق في ثمانية والواجب إرفاقها بميزانية الجماعة عند عرضها على لجنة المالية .وهذا في حد ذاته خرق للقانون بحيث أن المشرع لم ينص على ضرورة عرض هذه الوثائق على اللجنة دون هدف، وسبب تشبثنا بهذه الوثائق هي أنها ستمكننا من إعداد وثيقة ذات مصداقية من قبيل البيان الخاص عن المداخيل المستخلصة وتلك التي لم يتم استخلاصها بعد السنتين المنصرمتين وكذا المداخيل المستخلصة إلى غاية شتنبر من السنة الجارية (سنتين و9 أشهر 33= 24+9) هذه الوثيقة هي التي ستمكننا من تطبيق قاعدة 33.

ثم هناك مجموعة من الوثائق الأخرى لم تعرض علينا كالبرمجة الثلاثية ومشروع نجاعة الأداء. هذه الوثائق هي التي ستمكننا من وضع تقديرات المداخيل بصدقية كما ينص على ذلك القانون التنظيمي 113.14 وأكدته دورية وزارة الداخلية .

السيد الرئيس هذه الوثيقة لا تشرفنا ولا ترقى إلى تطلعاتنا نحن كممثلي الساكنة ولا إلى تطلعات الساكنة لأنها لا تمس المواطن في الشق الاجتماعي والاقتصادي إلا في الإنارة والطرقات .

وخير دليل على ذلك أننا لم نستطع أن نتقدم بأي مشروع ليدشن من طرف السيد العامل بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء.

لدي ملاحظة بخصوص تنفيذ الميزانية و التقارير الإخبارية للأنشطة التي يقوم بها السيد الرئيس بين الدورتين العاديتين يجب إحاطة المجلس كذلك بأوجه صرف الميزانية.

فبعد الرجوع إلى محاضر الدورات السابقة والاطلاع عليها يتبين أن التقرير يشمل فقط الأنشطة التي قام بها السيد الرئيس ،في حين أن القانون ينص كذلك على القرارات التي اتخذها بدون الرجوع إلى المجلس مثل:

- إعانات الفرق الرياضية التي نصوت عليها بالاجماع في حين أنه يتم تفريق المبلغ من طرف الرئيس .
- سندات الطلب والصفقات التي تمت خلال هذه المرحلة
- شركة تأمين التي تعاقدنا معها في إطار اتفاقية لتأمين سيارات الجماعة
- التحويلات في الميزانية داخل نفس الباب
- اقتناء السيارات والآليات.

والآن سأتطرق بالتفصيل لشق المداخيل وشق المصاريف:

فبالنسبة للمداخيل، هناك عدة أبواب تم النفخ في مداخيلها وأخرى لم تطبق فيها قاعدة 33 وكما تعلمون فإن تقديرات المداخيل توضع على ضوء الاستخلاصات الفعلية برسم 33 شهرا للسنتين المنصرمتين واستخلاصات 9 أشهر من السنة الجارية ، لذلك طالبنا بالوثيقة المتعلقة بالمداخيل التي لم تعرض علينا خلال اجتماع اللجنة، والتي كنا نريد اعتمادها في عملية الحساب، فبخصوص:

- الصفحة رقم 2 لدي ملاحظة في شأن حصة الجماعة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة التي لم تعرف ارتفاعا مقارنة مع السنوات الماضية. هل لديكم جواب على أسباب عدم الزيادة في هذه الحصة؟ في نظري فإن من أسباب عدم الزيادة في هذه الحصة هو طريقة حسابها المنظم بموجب القانون، لأن نسبة مهمة من هذه الحصة ترتكز على المداخيل الذاتية للجماعة، فعدم تنمية المداخيل الذاتية للجماعة يؤثر على شقين: حصة الضريبة وعلى مداخيل الجماعة. ومن هنا نستنتج أن الرفع من مداخيل الجماعة يقود بالضرورة إلى الرفع من حصة الجماعة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة. كما لدي ملاحظة في شأن الفصل الخاص بحق الامتياز في مصلحة سيارة الإسعاف الجماعية، إن حق الامتياز حسب علمي يمنح للخواص ويجب أن يكون قارا ولا يمكن الرفع أو التخفيض منه حسب ما هو منصوص عليه في العقد أو الاتفاقية المبرمة مع نائل الصفقة.
- الصفحة رقم 4 لدي ملاحظة بخصوص مداخيل الضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية وكذا مداخيل رسم الخدمات الجماعية، بحيث تم الرفع من اعتمادهما بشكل مبالغ فيه، لذا أتساءل لماذا تم الرفع منهما؟ ولماذا لم تطبق فيهما قاعدة 33 شهرا؟ لذا أقترح إعادة حسابهما في ضوء هذه القاعدة مع الأخذ بعين الاعتبار مداخيل السنتين المنصرمتين وتسعة أشهر من السنة الثالثة. إن الرفع منها بهذا الشكل يجب أن يستند على مبررات معقولة ومقنعة.

- الصفحة رقم 7 فبخصوص منتوج كراء محلات تجارية أو مخصصة لمزاولة نشاط مهني، يلاحظ أن الاعتماد المخصص له تم الرفع منه بشكل غير معقول ومضاعف بعشرة في المائة مقارنة مع ما تم تحصيله فعليا في سنة 2022 أو 2023. و هذا الأمر يفتقد لمبدأ الصدقية المنصوص عليها في القانون و يخالف مقتضيات دورية وزير الداخلية، وهي بدورها يجب أن تخضع لقاعدة 33 شهرا. فخلال اجتماع لجنة الميزانية لم نستطع تحديد المبلغ بدقة باعتماد هذه القاعدة في احتساب تقديرات المداخيل وحسب علمي فان الاسواق التابعة للجماعة هي دار الزربية، سوق المعمورة، سوق السعادة، سوق السمك و القيسارية المحادية للجماعة. لأنه لم تعرض علينا الوثيقة المتعلقة ببرمجة ثلاث سنوات. وبالقيام بعملية حسابية بسيطة سوف يتم استخلاص ما بين 5 إلى 10 ملايين سنتيم كأقصى تقدير عن كل سوق، وأظن أن أقصى مبلغ يمكن استخلاصه من مجموع مداخيل هذه الأسواق هو40 مليون سنتيم، إذا بذلت مجهودات كبيرة في هذا الباب. لذا أطالب بإعادة احتساب هذا الاعتماد بناء على قاعدة 33 شهرا.
- أما فيما جاء في الفصل المعنون بالرسم المفروض على شغل أملاك الجماعية مؤقتا لأغراض تجارية، صناعية ومهنية فأظن أن المبلغ المقدر لا يعكس الواقع، بحيث يمكن استخلاص مداخيل مهمة إذا ما تم بذل مجهودات من طرف المصلحة المعنية للقيام بإحصاء فعلي وشامل، لأن هناك أموال طائلة تهدر. وفي هذا الإطار أثمن عمل السلطة المحلية التي تقوم بمجهودات كبيرة لتحرير الملك العمومي عبر تبني مقاربة جديدة تقوم على التواصل والحوار مع الباعة، وهي ما نحتاجه أيضا في تدبيرنا لهذا الملف.
- الصفحة 8 يلاحظ في الفصل المتعلق بالرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء البيع بالجملة للخضر والفواكه، أن المبلغ المقدر لا يأخذ بعين الاعتبار تقاعس التجار عن أداء ما بذمتهم للجماعة، علما أن في السنة الفارطة لم يتم تسجيل أي مداخيل تذكر، إذن أين هي صدقية المداخيل؟ وما سبب هذا التقدير؟ وهل هناك معطيات نجهلها في هذا الباب؟ وأنا أخاف عليك السيد الرئيس من التفريط في مداخيل الجماعة وهو أمر خطير جدا وخاصة مداخيل مرفق سوق الجملة للخضر والفواكه، وتتحملون المسؤولية في ذلك ويجب عليكم إيجاد حلول لهذا المشكل حتى نتمكن من تحقيق مداخيل كانت ضائعة من هذا المرفق.
-

السيد طـه بلكوح:

لازلت أنتظر الجواب السيد الرئيس بخصوص تمكيننا من الوثائق، هل سيتم تزويدنا بها الآن حتى نتمكن من مناقشة الميزانية في ضوئها؟ لكي أستأنف مداخلتي بعدها.

السيد الرئيس:

نعم، سيتم توزيعها عليكم بعد الانتهاء من عملية النسخ.

السيد زهير علوي يزيدي:
إن مطالبتنا بتزويدنا بالوثائق أثناء هذه الجلسة، جاءت من عدم رغبتنا في تعقيد الأمور أكثر، بحيث أنه من الناحية القانونية علينا أن نتسلمها أثناء اجتماع اللجنة. ولكن من أجل تيسير الأمور سنعمل على اقتراح التعديلات بعد التوصل بالوثائق الضرورية إبان هذه الجلسة.

السيد طه بلكوح:
كما تعلمون السيد الرئيس إن مذكرة السيد وزير الداخلية أشارت إلى مسألة مهمة وهي أن مشاريع الميزانيات للسنوات السابقة، لا تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة لها ، ومن بينها الآجال القانونية للتأشير على الميزانية وذلك قبل 20 نونبر. ولهذا لم يتبق لنا الوقت الكافي لتأجيل دراسة مشروع ميزانية الجماعة، إذن نحن مضطرين للبث في المشروع اليوم أو استكماله غدا إن تطلب الأمر ذلك، ولكن بناء على التوصل بالوثائق المطلوبة. أما بالنسبة لمشروع الميزانية المعروضة علينا فلدينا ملاحظات بخصوص بعض الفصول وهي كما يلي:

- الفصل المتعلق بمدخول استغلال المسابح، أعتبر الاعتماد المخصص له اعتباطيا، لذا أتساءل على أي أساس تم اقتراحه؟ و يظهر أنه لم تطبق فيه قاعدة 33 شهرا.
- الفصل المتعلق بالضريبة على الأراضي غير المبنية يلاحظ أيضا أنه لم تطبق فيه قاعدة 33 شهرا.
- الفصل المتعلق بالضريبة على تجزئة الأراضي يلاحظ أن المبلغ المقدر لم يتم فيه أيضا اعتماد القاعدة المذكورة وأود أن أشير بخصوصه أنه لا تتم فيه مراجعة الإقرار النهائي المتضمن للتكلفة النهائية للتجزئات عوض الثمن التقديري الذي يتم احتسابه مؤقتا، الشيء الذي يضيع على الجماعة مبالغ مهمة، لذا يجب مراجعة جميع الإقرارات النهائية بصفة عامة وأيضا الرسوم الخاصة بالمشروبات
- الفصل المتعلق بالرسم المهني و الفصل الخاص بالرسم الخاص بالخدمات الاجتماعية اللذان يتم تدبيرهما من طرف مصالح وزارة المالية، لم تطبق فيهما قاعدة 33 شهرا لهذا طالبنا السيد الرئيس بالبيان الخاص بالمداخيل المستخلصة.
- الفصل الخاص بمدخول المقابر ودفن الأموات فالمبلغ المقترح تضاعف ست مرات، الأمر الذي يحيلنا على ضرورة اعتماد مبدأ الصدقية بالنظر لنسبة الوفيات التي يتم تسجيلها سنويا في المدينة.
- الفصل الخاص بمنتوج كراء المحلات التجارية، فهو أيضا لم يخضع لقاعدة 33 شهرا، ربما يكون المبرر هو اعتماد عقود الكراء ، لكن لا أتفق مع ذلك، ولهذا أكدنا من قبل على أهمية إمدادنا ببيان العقود والالتزامات، لأنه لو توصلنا به من قبل لتفهمنا نسبيا المبالغ المقترحة، ولو أن هذا المبلغ مبالغا فيه وصعب التحقق في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.
- الفصل الخاص بالرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء البيع بالجملة للخضر والفواكه فعلى حسب علمي أن هذا السوق مكترى ولا يشتغل حاليا، لذا أرى أن تحقيق هذا المبلغ يبدو من سابع المستحيلات كما اتساءل عن التدابير التي تم اتخاذها لحل هذا المشكل.
- الفصل الخاص بمنتوج المحطة الطرقية أذكر أنه خلال مراجعة القرار الجبائي في الدورة السابقة تطرق السيد مدير المحطة خلال مداخلته للظروف التي أدت إلى انخفاض مدخول هذا المرفق، فكيف سيتم استخلاص هذا المبلغ المقترح والذي يفوق مبلغ السنة

الماضية في ظل استمرار نفس المسببات؟ خاصة وأنه هو أيضا لم يتم فيه اعتماد قاعدة 33 شهرا .

- فيما يخص الإنذارات المرسمة و المتضمنة في مجال الدعم وجب الإشارة إلى أن القرار الصحي الذي وافقنا عليه في دورة سابقة قد جاء بمجموعة من الغرامات والمبالغ المحددة لكل مخالفة في حين لم يتم وضع أي توقع بشأنها فهل يتم إصدار مقررات دون تفعيلها؟

الخلاصة أنه عدم اعتماد قاعدة 33 شهرا قد غيب نسبيا مبدأ الصدقية في بعض الاعتمادات المقترحة.

السيد محمد حدوتي:

بداية و قبل الخوض في مناقشة الجزء المتعلق بالمداخيل، أود أن أشكر المجلس لتخصيص دورة كاملة لمناقشة ميزانية جماعة الخميسات، والتي تعتبر وثيقة مهمة في برمجة المشاريع التنموية للمدينة. ويلاحظ من خلال الإطلاع على هذه الوثيقة التي أعدها المكتب المسير وتدارستها لجنة الميزانية أن هناك تغير في التوجه العام لإعداد الميزانية مقارنة مع ميزانية 2022 و 2023، بحيث أنه لأول مرة سيتم اعتماد مبدأ التوازن بين المداخيل والمصاريف، وهو توجه سياسي لا تحكمه فقط النظرة التقنية لوثيقة الميزانية بل هو توجه سياسي تم التوافق بشأنه، ولا نرى أي سبب لتغيير هذا التوجه رغم كل المبررات التي تم تقديمها خلال اجتماع المكتب واللجنة بهدف التأشير على الميزانية، وكذا الحصول على قرض. وأظن أن تغيير هذا التوجه يمس بجوهر التوجه العام للمجلس، حيث كان بالأحرى على كل الفرق المكونة للمجلس مناقشة هذا التغير. وهذه الملاحظة تبقى أساسية ومؤسسة لنقاش هذه الوثيقة. أما بخصوص مبرر اعتماد مبدأ توازن الميزانية من أجل الحصول على قرض ليس له أساس من الصحة، لأن المرسوم 2.17.296 المتعلق بتحديد قواعد عملية الاقتراضات التي تقوم بها الجماعات، لا يشير إلى مسألة توازن الميزانية، بل إن ما يحدد عملية الاقتراض هو الفائض المحقق من ميزانية التسيير.

أما فيما يخص شق المداخيل فعند الاطلاع على التقرير وعلى محضر اللجنة، ورغم المجهودات التي بذلت نلاحظ أن المداخيل ضعيفة ولم تعرف أي تطور، لذا نتساءل ما الذي قدمه المكتب والمجلس من توصيات، خلاصات، إجراءات وتدابير لتطوير هذه المداخيل. فالتبريرات التي قدمتها اللجنة خلال اجتماعها حول ضعف المداخيل نراها غير منطقية، في حين أن الأسباب الحقيقية لعدم تطور المداخيل تعود لعدم القيام بالمجهودات الكافية لاستخلاص ما بذمة الملزمين اتجاه الجماعة، وكذلك لوجود بعض الحسابات السياسية الضيقة وعدم الحزم في التعاطي مع تطبيق القانون. وأظن أن هذا هو الأشكال الحقيقي الذي يعيق تنمية مداخيل الجماعة وأعتقد أنه حان الوقت لتجاوز هذه السلوكيات التي تضيع على الجماعة مستحقاتها، والحرص على استخلاص ما بذمة الملزمين بتجرد ومسؤولية وحزم، لأن كل الملزمين سواسية أمام القانون. وهنا أحمل المسؤولية للمكتب المسير بخصوص الأكرية بحيث يجب عليه عقد لقاءات تواصلية مع المكترين لإيجاد حلول للاستخلاص من خلال تقديم تسهيلات في أداء ما بذمتهم، وفي حالة عدم الأداء يجب تطبيق المساطر القانونية على الكل دون استثناء.مع ضرورة تقديم المكتب المسير بتقارير دورية في هذا الشأن.

فالمكتب المسير عندما أحال علينا مشروع هذه الميزانية أكد على مبدأ أساسي وقانوني في إعداد

الميزانية وهو صدقية المداخيل الذي كان موضوع جدل بين بعض السادة الأعضاء، وفي هذا الباب لدي ملاحظة بخصوص اعتمادات الفصول الخاصة بالخدمات الجماعية والضريبة على الأراضي غيرالمبنية التي عرفت ارتفاعا، وفي المقابل كل الرسوم المرتبطة بالبناء ستعرف انخفاضا وكأننا نتوقع أن هذا القطاع الاقتصادي الحيوي في المدينة سيعرف انكماشا في سنة 2024.وهذا ما يسري على الفصول المتعلقة بمنتوج الأكرية ومداخيل وكلاء البيع بالجملة للخضر والفواكه.أما منتوج المحطة الطرقية الذي تعهد مدير المحطة بالعمل على الرفع من مداخيلها، يظهر من خلال هذه التوقعات أنها لم تضاعف من مداخيلها رغم التكلفة الباهظة التي رافقت عملية الإصلاح. لذا نحمل المسؤولية للمدير ومحاسبته بناء على المداخيل المحققة سنة 2024.

السيدة إلهام دهبي:

أعتقد أن مناقشة مصداقية الميزانية يقتضي وجود الوثائق الضرورية، وأن أي نقاش بخصوص ذلك لن يكون ذا جدوى إلا بتوصلنا بهذه الوثائق، هذا من جهة ، أما من جهة أخرى نلاحظ أن ميزانية 2022 و2023 التي تم تسجيلهما بالعجز، في حين أن مشروع ميزانية 2024 تم فيها اعتماد التوازن الذي ارتكز على توجيهات الأجهزة المتتبعة لسيرعمل الجماعات، وهذا التوازن سيجعل الجماعة في مركز قوة خلال الترافع والتفاوض مع الشركاء المحتملين للخروج من العجز الذي عرفته الميزانية للسنتين المنصرمتين الذي لم يقدم أية إضافة للجماعة أو أية نتائج ملموسة.والآن نسلك توجها مرتبطا بمسألة التوازن الذي جاء كتحصيل حاصل لطلب القرض الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع في دورة سابقة، والذي أتمنى أن يأتي بقيمة مضافة للجماعة.كما أن هذا التوازن سيدفع الجماعة إلى التركيز على ميزانية التجهيز.

السيد خالد أرحو:

لدي نقطة توجيهية، ما أثار انتباهي أكثر هي مداخلة نائب الرئيس السيد زهير الذي كان حاضرا في اجتماع لجنة الميزانية وصرح أنه التمس التوصل بالوثائق ولم يتم التوصل بها، فأصبحنا أمام معضلة تنظيمية، وهنا أتساءل هل يرجأ النقاش إلى حين التوصل بهذه الوثائق لبناء الأرقام على معادلة قانونية طبقا لتوجيهات السيد وزير الداخلية والسيد العامل للتأكد من صدقية الأرقام الواردة؟ لكي تكون لدينا القدرة على المقارنة السليمة بين المداخيل والمصاريف للحفاظ على التوازن، دون الخوض في تفاصيلها، مادامت مبنية على تقديرات أرقام جزافية غير ذات صدقية، لأن أي نقاش ينطلق من قاعدة مغلوطة سيقود بالضرورة إلى نتائج مغلوطة. وهنا ألتمس أن نأخذ قرار مناقشة هذه الميزانية عند التوصل بالوثائق الضرورية للاشتغال عليها بكل صدر رحب مع اعتماد قاعدة 33 شهرا للوصول إلى أرقام ذات صدقية حتى يكون النقاش عقلانيا وموضوعيا.

السيدة أمينة زنيبر:

ما دمنا نحن بصدد مناقشة مشروع ميزانية 2024، سأناقش النقطة المتعلقة بصدقية الأرقام، بحيث أنني أستغرب أن عضوا من داخل المكتب يشكك في مصداقية الأرقام. نحن أمام مؤسسة ذات مصداقية وهناك حسن النية، وهذا التشكيك لا يتقبله العقل. وهذا يدل على أن هناك مشكل داخل المكتب المسير، ويجب العمل على حله. والآن ننتقل إلى مناقشة ميزانية الخميسات التي نقر كل سنة على أنها ضعيفة وهزيلة ولا ترقى إلى مستوى تحقيق مشاريع تنموية للمدينة. وهذا ما يلاحظ كذلك على مشروع ميزانية 2024. لذا يجب أن يتم التفكير والبحث عن الحلول بشكل جماعي أغلبية ومعارضة لتعزيز مداخيل الميزانية. أما بخصوص الأرقام الواردة في المداخيل

فيلاحظ أن اعتماد الفصل الخاص بالضريبة على الأراضي غير المبنية سيعرف ارتفاعا وهذا يدل على أن اللجنة ستقوم بمجهود لتحسين مداخيل هذه الضريبة ونتمنى أن يتحقق ذلك. أما بخصوص الفصل المتعلق بإتلاف الطرق فأتساءل كيف أن الاعتماد ارتفع وتضاعف لخمس مرات. وعن الاعتماد المخصص للفصل المتعلق بالمقابر ودفن الأموات يظهر أنه تم الرفع منه بشكل غير عادي، لذا أطلب توضيحا بخصوص ذلك. فما يتعلق بالرسوم المتعلقة بمداخيل وكلاء البيع بسوق الجملة، أتساءل لماذا تم تخفيض من اعتماده؟ وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى اللجنة التي سهرت على إعداد هذا التقرير واعتماد التوازن في مجموعة من الفصول.

السيدة حسناء الحاجي:

أظن أن النقاش حول مشروع الميزانية في شق المداخيل عرف نقاشا مستفيضا ومهما، وتدخلي سيهم تقديم ملاحظات تخص اعتمادات بعض الفصول ومنها : مداخيل استغلال المسابح الذي حدد في مبلغ 100 درهم في سنة 2023 وهو مبلغ ضعيف وغير منطقي لأن المسبح اشتغل لمدة شهرين، والرفع منه إلى 200 ألف درهم سنة 2024 يحتاج لتوضيح أسباب هذا الارتفاع. كما أتساءل عن أسباب الرفع من تقديرات مدخول المقابر ودفن الأموات التي تضاعفت ست مرات مقارنة بالسنة الماضية.وعن أسباب الرفع من مداخيل المحطة الطرقية. وحول فصل مغسل الأمعاء ورسوم التبريد هناك انخفاض في المداخيل في حين الفصل الخاص بنقل اللحوم عرف ارتفاعا مما يدل على التناقض في هذه المداخيل.

السيد زهير علوي يزيدي:

لدي تعقيب حول مداخلات بعض السادة الأعضاء التي تشير إلى أنني بصفتي عضوا في المكتب المسير لا يجب أن أشكك في مصداقية الميزانية، وهنا يجب أن أوضح أن إعداد مشروع الميزانية لسنة 2024 يبقى مجرد تقديرات ونحن لا نكذبها بل ما أثرناه من نقاش حول صدقية التقديرات ينبغي أن يخضع لقاعدة 33 شهرا، والتي لم تطبق في مجموعة من تقديرات المداخيل،وهذا ما هو مرتبط بمبدأ الصدقية المذكورة في مراسلة السيد العامل والمنصوص عليها في جميع القوانين،وهذا ما يتم العمل به في مختلف الجماعات. لذا أؤكد أن صدقية الميزانية في مداخيلها ومصاريفها مرتبط بتطبيق قاعدة 33 شهرا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى وتعقيبا على مداخلة السيد طه بلكوح بخصوص مداخيل الأكرية التي أشار فيها على أن الاعتماد المقدر لها سنة 2024 يمكن تقبله إذا كانت هناك عقود أو اتفاقية شراكة إلا أن هذا المبلغ الضخم لا يمكن تحصيله بأي شكل من الأشكال. لذا لازلت متشبثا باعتماد مبدأ الصدقية وتطبيق قاعدة 33 شهرا في احتساب هذا الاعتماد.

السيد الرئيس:

في الحقيقة استغربت كثيرا لمداخلة السيدين زهير وطه، اللذان حضرا اجتماع لجنة الميزانية الذي كان موسعا، وتمت فيه مناقشة مشروع الميزانية في شقيها المداخيل والمصاريف بشكل مستفيض، كما تقدم السادة الأعضاء بعدة ملاحظات واقتراحات حوله. وجدير بالذكر أنه تم تزويد السادة الأعضاء بالوثائق الضرورية من بينها برمجة السنتين المنصرمتين 2021 و2022 في حين أن برمجة 2023 لم تكن متوفرة حينها. رغم كل هذا أتفاجأ اليوم بهذا النقاش الذي كان من المفروض أن يثار داخل اجتماع اللجنة، ولهذا أتساءل ماذا تغير منذ اجتماع اللجنة إلى الآن وما هي خلفيات هذا النقاش؟

ملاحظة:
قاطع السيدان زهير وطه تدخل الرئيس وأكدا أنه ليس لهما أي خلفية من هذا النقاش، بل إن إثارته داخل الدورة له مبرراته، حيث أكدا أنهما لم يتوصلا بجميع الوثائق الواجب إرفاقها بمشروع الميزانية عند عرضها على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة. الأمر الذي لم يُمَكِن السادة الأعضاء من تطبيق قاعدة 33 شهرا.

نقطــة نظــام :

السيد محمد حدوتي:
يبدو أن هناك إشكال تنظيمي حقيقي، الإخوة حضروا في اللجنة وادعوا أنهم لم يتوصلوا بالوثائق الضرورية، في حين يؤكد كل من السيد الرئيس ورئيس اللجنة أن الوثائق كانت موجودة، أعتقد أننا علينا أن نتعامل مع هذا الوضع ما دمنا متبوعين بالآجال القانونية، وأقترح في هذا الباب أن يتم اعتماد بعض الأرقام طبقت عليها قاعدة 33 شهرا كنماذج يمكن من خلالها حساب المداخيل، لهذا أطلب إعطاء الكلمة للسيد رئيس القسم لتقديم شروحات حول مدى إعمال قاعدة 33 شهرا في المداخيل.

السيد الرئيس:
أعتقد أنه كان من الضروري إثارة هذه المسألة داخل اجتماع اللجنة الذي امتد لست ساعات، وكان من الأجدر أن يتم طلب تأجيل هذا الاجتماع ريثما يتم توفير الوثائق الضرورية. مع العلم أن النقاش الذي استأثر بنقاش مستفيض داخل الاجتماع ارتبط بإشكالية الموارد المالية للجماعة والسبل التي من شأنها تنميتها.

السيد مصطفى نوحي:
لأول مرة السيد الرئيس ومن خلال حضوري اجتماع لجنة الميزانية، أشهد بأن النقاش كان على مستوى عال جدا من طرف جميع السادة الأعضاء لمدة ست ساعات وما تم التركيز عليه خلال هذا النقاش هي إشكالية المداخيل التي تعتبر أساسية ولتوضيح اللبس المتعلق بالتوصل بالوثائق الضرورية أشير إلى أنه كانت هناك ثلاث اجتماعات وأظن أن الوثائق وزعت خلال الاجتماع الأول ولم توزع في الاجتماع الثاني وهذا خطأ وارد. والنقاش الذي يثار الآن هو نقاش مهم وصحي وعميق، بخلاف النقاشات التي كانت تركز فقط على ضعف الميزانية. صحيح أننا لا نقوم بالمجهودات الكافية والكفيلة بتطوير مداخيل الجماعة. لذا يجب أن نتحمل المسؤولية في ذلك، ولتجاوز الإشكال الذي أثير حول التوصل بالوثائق، أتفق مع مقترح السيد محمد حدوتي على مناقشة هذه الوثيقة عند توصلنا بالوثائق الضرورية. وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار الطابع التقني للميزانية التي تفرض إعدادا خاصا، ونحن كأعضاء علينا تقديم مقترحات وتصورات حسب طبيعة المشاريع والأولويات.

السيد رئيس قسم الشؤون المالية:
بالنسبة لإعداد الميزانية السنوية كما تعلمون تتكون الميزانية من شقين المداخيل والمصاريف، ففيما يتعلق بالمداخيل، والإشكال الذي طرحه السادة الأعضاء والمرتبط بقاعدة 33 شهرا، فجدير بالذكر أنه لا يمكن تطبيقها على جميع المداخيل، باعتبار أن هناك مداخيل ثابتة ومستمرة يمكن تطبيق القاعدة فيها ومداخيل أخرى تخضع لتغيرات مستمرة، يتموضع اعتماداتها بناء على مقترحات توقعية. بالنسبة للوثائق المرفقة بمشروع الميزانية فقد تم توزيعها خلال

اجتماعي اللجنة الاول والثاني، وحسب علمي حتى في الاجتماعات الثالث، خاصة الوثيقة المتعلقة بمداخيل الجماعة خلال سنة 2021 و2022 وتسعة أشهر من 2023.

السيد زهير علوي يزيدي:

ما تفضل به السيد رئيس القسم بخصوص الوثائق المرفقة بمشروع الميزانية غير صحيح، لازلت أؤكد أنها لم توزع كاملة خلال الاجتماع الثالث للجنة رغم إلحاحنا عليها. والوثيقة المرتبطة بالبرمجة الثلاثية والتي قيل أنه تم توزيعها تهم مشروع الميزانية الذي تم دراسته خلال اجتماع اللجنة في إطار التهيئ لدورة أكتوبر وليس لهذه الدورة. واجتماع اللجنة بخصوص هذه الدورة تم في يومين وقد أكدنا خلال اليوم الأول من الاجتماع على تحضير جميع الوثائق، لكن خلال اليوم الثاني من الاجتماع لم نتوصل بها خاصة وأن البرمجة الثلاثية ترتبط باحتساب الاعتمادات المالية الموضوعة في مشروع الميزانية، سيما الشق المتعلق بالمداخيل.

السيد نورالدين خرماز:

أستغرب من إطالة الجدل حول الوثائق المرفقة لمشروع الميزانية، في حين إذا عدنا إلى محضر اللجنة، فإنه يتبين لنا أن أعضاء اللجنة والحضور قد ناقشوا المشروع وخرجوا بتوصيات بشأنه، أهمها توصية المجلس بالموافقة عليه.

السيد الرئيس:

خلال اجتماع اللجنة استفاض السيدات والسادة الأعضاء في التباحث حول سبل تنمية الموارد المالية للجماعة بعد ملاحظة انخفاضها. وتم تقديم اقتراحات قيمة بشأنها, ويجب بذل مجهود كبير لتفعيلها لأنه بالفعل المداخيل الذاتية للجماعة وبمقارنتها بثلاث أو أربع سنوات الماضية لا تتجاوز 25 في المائة من المبلغ الإجمالي لمداخيل الجماعة، حتى أننا اقترحنا عقد يوم دراسي في هذا الموضوع لتعميق النقاش وإصدار توصيات بشأنه مع السعي لتفعليها.

أما بخصوص قاعدة 33 شهر، فإنه يستعصي تطبيقها في الفصول التي لها مؤشرات دقيقة كقاعدة لاحتسابها، فمثلا الفصل الخاص بالأكرية فإنه من اللازم احتساب الاعتماد الخاص بها بناء على العقود المبرمة، لأن قيمة الكراء والمدة محددة سلفا.

السيد طـه بلكوح:

بخصوص توصيات اللجنة فإنني أؤكد أنها لا تعكس موقفي الشخصي لسببين: الأول لم يسألني أحد عنها والثاني أنني انسحبت قبل اختتام الاجتماع في غياب الوثائق التي طالبنا بها. وقد تفضلتم السيد الرئيس باعتبار العقود المبرمة في الكراء قاعدة أساسية لاحتساب الاعتماد الخاص بالأكرية في شق المداخيل، فهل تمكنا خلال اجتماع اللجنة من البيان الخاص بالالتزامات المالية الناتجة عن الاتفاقيات و العقود؟ وإن أكد أحد الحضور توصلنا به فإنني أعلن تقديم استقالتي.

السيد زهيرعلوي يزيدي:

أخالفك الرأي السيد الرئيس بخصوص الأكرية، لأن وضع الاعتماد الخاص بالأكرية بناء على العقود المبرمة لا يضمن استخلاص الاعتماد الموضوع بأكمله، وهذا هو مبدأ الصدقية.

السيد مصطفى نوحي:

أود أن أشير مرة أخرى إلى أن النقاش الذي كان سواء داخل اللجنة، سواء في بداية هذه الجلسة هو على مستوى عال جدا، ثم لا ننسى أننا داخل مؤسسة دستورية مسؤولة ومنظمة بمقتضيات قانونية ، وغيرة على المجلس ولضمان نجاعة في النقاشات داخل الجلسة، ولتفادي النقاشات الثنائية، أقترح اعتماد النظام الداخلي في النقاش، بفتح لائحة للتدخلات والوقت المحدد لكل متدخل، مع إمكانية المرور لفتح لائحة ثانية إن اقتضى الأمر.

السيد الرئيس:

نحن بصدد نقطة واحدة تتعلق بلجنة واحدة وهي لجنة الميزانية والشؤون المالية، تمت دراستها خلال اجتماع اللجنة التي عرف تدخلات مستفيضة تم تدوينها بالمحضر، فالغريب هو أن نفس الأشخاص الذين ناقشوا داخل اللجنة يناقشون الآن في هذه الجلسة.

السيد زهيرعلوي يزيدي:

نعم ناقشنا داخل اللجنة، وقدمنا اقتراحات بخصوص المداخيل، والآن في هذه الجلسة شخصيا لم أعد ما تقدمت به خلال اجتماع اللجنة، ولكن أثرت الوثائق المرفقة بالمشروع لأن لها علاقة بالاعتمادات المقترحة.

السيد خالد بروزيين:

تم عقد اجتماع اللجنة لدراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ميزانية الجماعة، وكان النقاش طويلا، تمت الموافقة الضمنية على النقاش والتوصيات، لم يكن هناك تصويت على التوصيات في غياب إعلان خلاف بشأنها، وأشير إلى أنه لو احتجنا إلى إجراء تصويت بشأن توصية أو قرارما، فالتصويت يخص أعضاء اللجنة فقط بناء على القوانين المنظمة.

السيد خالد أرحو:

نحن أمام نازلة تحتاج إعمال مبدأ التشاور بين المستشارين، دون إعمال القانون الحديدي سواء للقانون التنظيمي أو للنظام الداخلي. القانون واضح نعم، وهذا مسار إن شئتم أن نمشي فيه فبشرط هو أن يخضع جميع مكونات المجلس للقانون وليس فقط في هذه النقطة. وما دمنا ننتج ممارسة تهدف إلى تقدم وضعية المدينة، ونحن نناقش المبدأ الذي تعاقدنا عليه وهو مبدأ توازن الميزانية عكس المسارات السابقة، فالمسؤول على الميزانية هي اللجنة وليس الأعضاء الحاضرون، لذلك فهم المعنيون تنظيميا، وعندما توصي اللجنة بالموافقة فهي ضمنيا تصوت على المبدأ العام ألا وهو مبدأ التوازن، مع عدم سلب حق مناقشة ذلك داخل الدورة.

للخروج من هذا النقاش يجب أن نعيده إلى مساره الطبيعي، وعندما نناقش مبدأ الصدقية فهي لا تعني الكذب، بل هي تعني صدقية الأرقام وفق توقعات معقولة. وهذا النقاش بقدر ما يذهب في اتجاه الحرص على صدقية الميزانية عليه أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار المبدأ المتفق عليه وهو مبدأ التوازن. وحضور أعضاء خارج اللجنة يعتبر مؤشرا إيجابيا وصحيا. لذلك ألتمس من الحضور الكريم مراجعة الأرقام الموجودة في الوثيقة التي بين أيدينا مع التمديد لساعتين للمصادقة عليها في ظل ضيق الوقت المتبقي.

السيد الرئيس:
قبل مراجعة التقديرات، أريد أن أوضح مسألة مهمة وهي أن تقديرات المداخيل ارتبطت بالصدقية وبدورية السيد وزير الداخلية المتعلقة بالنفقات الإجبارية، لان النفقات الإجبارية يجب أن تكون مرتبطة بالمداخيل لذلك ذهبنا في اتجاه مبدأ التوازن و قمنا بتغيير بعض المداخيل، فمنتوج الضريبة على القيمة المضافة لا يحتسب بناء على المداخيل الذاتية للجماعة كما أشار إلى ذلك السيد زهير بل ضريبة وطنية تحتسب على المستوى المركزي بوزارة الداخلية وغالبا تشمل مصاريف الموظفين فقط والدليل على ذلك هو أن مداخيل منتوج الضريبة على القيمة المضافة لم يتغير مقارنة بالسنة الماضية. أما بالنسبة لمداخيل المسابح فإذا أخضعناها لقاعدة 33 شهرا فهي لن تكون ذات جدوى، كما أننا مطالبين بوضع بعض الأرقام في الخانات المخصصة لها داخل وثيقة الميزانية حتى ولو كانت صغيرة، فمثلا في الصيف الماضي عند فتحنا للمسبح بإمكانيات بسيطة وكانت عائداته أكثر من 14 مليون سنتيم، لذلك لا يمكن أن نطبق قاعدة 33 شهرا على الأرقام الصغيرة، مع العلم أننا سنعمل على تأهيله في السنة المقبلة وسيفتح في وجه العموم باكرا ومن تم سترتفع مداخيله أكثر.
أما بالنسبة للأكرية لقد أشرنا إلى أن عقود الكراء لا يمكن أن نزيل بعضها بعلة أنها لا تحصل أية مداخيل، لأن ذلك قد يعرضنا لمساءلة لجان الحسابات بخصوص الإجراءات التي قمنا بها فيما يتعلق بالمداخيل. لهذا أقترح أن نفكر في السبل التي من شأنها أن تعزز المداخيل ومن بين التوصيات الوجيهة التي قدمت داخل اللجنة الرفع من الاعتماد المخصص للمحامي، وعقد لقاءات مع الملزمين المتقاعسين لتشجيعهم على الأداء.بالنسبة للضريبة على الأراضي غير المبنية قدمت في شأنها توصيات مهمة داخل اللجنة وأهمها التعاقد مع مكتب دراسات مختص في مجال الجبايات لإحصاء الأراضي غير المبنية ومن ثم الزيادة في المداخيل.
أما بخصوص سوق الجملة، فقد قمنا بعدة اجتماعات مع التجار وبحضور ممثلي السلطة المحلية لحل مشكلة التعشير لأن التجار يرفضون القيام بذلك بسبب الوضع الذي يوجد عليه السوق والذي يفتقد حسب ادعائهم إلى المرافق الضرورية للعمل، مثلا المرافق الصحية وغيرها، وقد التزمنا معهم بأن الجماعة ستقوم بالإصلاحات الضرورية وهم ملزمون بالأداء.
بالنسبة لرسم الخدمات الجماعية تعرفون أن مدينة الخميسات تعرف فقط مشاريع البناء وبالتالي ستكون هناك زيادة في مداخيل رخص البناء، وكذلك رسم الخدمات الجماعية المرتبط بالمنازل التي تزداد، والتي تحصى من طرف مصلحة الجبايات في إطار ما سمي في السابق بضريبة النظافة والتي تسمى الآن برسم الخدمات الجماعية.
بالنسبة للمقبرة، لم نعتبر أن نسبة الوفيات تتزايد بكثرة في المدينة، بل إن الأمر يتعلق بتفعيل بعض الرسوم المتعلقة بواجب الدفن والتي لم تكن تستخلص من قبل. أما بالنسبة لمداخيل المحطة الطرقية سنرى كما جاء في كلمة السيد حدوتي مدى تأثير الإصلاحات والقرار الجديد على مداخيل المحطة. وكل ما قمنا به يهدف إلى خلق نوع من التوازن بين المداخيل والمصاريف. كما سنعمل على تزويد المحطة بحاسوب محمول وبتطبيقات لتيسير العمل ولتعزيز مداخيل الجماعة.

السيد مصطفى نوحي:
عندما نتمعن في المداخيل المقدرة للمقبرة، التي ارتفعت بشكل صارخ، يظهر وكأننا سنكون أمام وباء قاتل، لكن في الواقع أنه منذ سنوات لم يتم تفعيل الرسم المتعلق بالمقابر رغم إجباريته، لذلك قمنا بتعديل القرار الجبائي، وتم الاتفاق مع الأشخاص الذين يقومون بعملية الحفر على أن يأخذوا 250 درهم وتقوم الجماعة باستخلاص 150 درهم مع العلم أنهم كانوا في السابق يأخذون 400 درهم في عملية الحفر.وإذا عدنا إلى سجل الأموات سنجد أن هناك ما بين

800 و 1000 حالة وفاة السنة، فإذا قمنا بضرب هذا العدد في 150 درهم سيعطينا ذلك الرقم.

السيد زهير علوي يزيدي:

جاء في عرضكم السيد الرئيس أن طريقة حساب الضريبة على القيمة المضافة ليس له أي علاقة بالمداخيل الذاتية للجماعة، فقد أشرت سابقا أن تنمية مداخيل الجماعة سيؤدي بالضرورة إلى الرفع من الضريبة على القيمة المضافة التي تتوصل بها الجماعة.

ملاحظة:

كان هناك اختلاف بين السيد زهير والسيد الرئيس على طريقة احتساب الضريبة على القيمة المضافة ، بحيث أن السيد زهير تشبث بأن لها علاقة بالمداخيل الذاتية للجماعة في حين أن السيد الرئيس ينفي ذلك وهنا أمد السيد زهير السيد الرئيس بالقانون المؤطر لهذه العملية .

تتمة تدخل السيد زهير:

أما بالنسبة لقاعدة 33 شهرا التي تحدثنا عليها كثيرا، ليست كل المداخيل تخضع لهذه القاعدة، لكن عندما نجد أن بعض المداخيل تقتضي إعمال ذلك، فهي تحتاج إلى مبررات مقبولة وهذا ما نعنيه بالصدقية. نحن السيد الرئيس هنا لتيسير الأمور وليس العكس، لقد طالبنا فقط بالوثائق الضرورية لمراجعة مشروع الميزانية كما ينبغي، نحن لا ندعي رفضه بل فقط نطالب بمراجعة المشروع من خلال تدقيق الحسابات .

السيد طه بلكوح:

أعتقد أن مراسلة السيد العامل كانت واضحة، حيث أشارت بشكل صريح إلى أن بعض الجماعات تقوم بتضخيم مداخليها، لذا وتطبيقا لهذه المراسلة كان يجب احترام مبدأ الصدقية في تقديراتها، لأنها ارتكزت على ثلاث نقط أراها مهمة: أولا أن المداخيل المستخلصة هي التي تحدد التقديرات المقترحة لمداخيل سنة 2024، ثانيا يجب إعداد الميزانية اعتمادا على برمجة تمتد لثلاث سنوات وفق برنامج العمل، والتي لم نتوصل بها رغم أنها هي التي توضح رؤية المجلس. أما بالنسبة للمسألة الثالثة فعندما تؤكد مراسلة السيد العامل على ضرورة عرض الميزانية مرفوقة بالوثائق على لجنة الميزانية داخل 10 أيام قبل افتتاح الدورة، فتاريخ فاتح نونبر2023 الذي حدد لعقد اجتماع اللجنة نؤكد مرة أخرى أننا لم نتوصل فيه بأية وثيقة.

مسألة مهمة أخرى السيد الرئيس وهي نجاعة الأداء والتي تعتبر وثيقة مهمة في تقييم أداء المجلس. وإذا كنا نقدم بعض الملاحظات ونناقش الميزانية بهذا الشكل فهو ليس من باب وضع العراقيل بل هو من باب تحمل المسؤولية من خلال مراجعة الأرقام لتكون منطقية وذات صدقية أكثر، حتى يتم التأشير عليها، وموقفنا هذا لا يتعارض مع قرار المكتب في اعتماد ميزانية متوازنة.

السيد مصطفى نوحي:

أتفق مع الطرح الذي تقدم به السيد طه بمراجعة بعض الأرقام في شق المداخيل وتعديلها وفق قاعدة 33 شهرا. والنقاش الذي ساد فهو مهم وصحي، عبر فيه السادة الأعضاء عن رغبتهم في التعاون لتجويد وثيقة الميزانية.

ملاحظة: رفعت أشغال الجلسة لمدة نصف ساعة بناء على المادة 29 من النظام الداخلي.

السيد الرئيس:
نستأنف أشغال هذه الجلسة وأفتح باب مداخلات السادة الأعضاء لاقتراح التعديلات في شق المداخيل ثم ننتقل للمصاريف.

السيد زهير علوي يزيدي:
بخصوص الفصل المتعلق بحق الامتياز في مصلحة سيارة الإسعاف الجماعية، يظهر أنه تم الرفع منه، في حين أن حق الامتياز أعطي للخواص بناء على عقد اتفاق حدد فيه المبلغ، لذلك يجب الإبقاء عليه كما هو منصوص في بنود الاتفاقية.

السيدة إلهام دهبي:
بالنسبة للمسبح وبالاطلاع على قائمة مصاريف التجهيز التي خصصت له 350 مليون سنتيم، تبقى مرتفعة جدا مقارنة بتكلفة صيانته البسيطة التي بلغت مليون سنتيم، وحقق أهدافه رغم المدة القصيرة لاشتغاله. وترشيدا للنفقات أرى المبلغ المخصص له غير منطقي لأن المرفق غير ربحي، ويبقى هذا المبلغ غير كاف لإصلاحه بالمستوى المطلوب، كما أعتقد أن المدة الفاصلة بين عملية الإصلاح وفصل الصيف تبقى غير كافية لتهيئ مسبح قابل للاشتغال. لهذا أرى من الحكمة وفي إطار ترشيد النفقات أن يتم تخفيض تكلفة إصلاح المسبح، والمهم أن يراعي أبسط شروط الاستعمال وفي متناول ولوج الساكنة.

السيد خالد أرحو:
المبلغ الذي خصص لإصلاح المسبح رغم أنه يبدو مرتفعا، فهو يبقى غير كاف لتهيئ مسبح في المستوى المطلوب، ويجب أن نطلب الرفع منه، مادام الوضع لا يسمح لنا بتفويته أو اقتناء عقاره. أما بخصوص مداخيل استغلال المسبح فأقترح الرفع منها لتصبح 40 مليون بدل 20 مليون سنتيم مادام رصد له مبلغ 350 مليون سنتيم لإعادة تهيئته.

السيد زهير علوي يزيدي:
إذا كان للمجلس الرغبة في تنمية مداخيل الجماعة وأنه سيعمل على ذلك، فلدي اقتراح في تعديل أرقام بعض الفصول، سأبدأ بالفصل المتعلق بالضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية، بحيث يجب تعديل الرقم المقترح باعتماد قاعدة 33 شهرا في احتساب هذا المبلغ.

السيد طـه بلكوح:
المبلغ المقدر لهذا الفصل قد يكون واقعيا إذا لم تكن هناك إعفاءات طوال هذه السنة، مع العلم أن هناك من تم إعفاؤه من مبلغ 114 مليون سنتيم بذريعة الحصول على شهادة إدارية تثبت أن تلك الأراضي فلاحية ، ولأن مصالح الجماعة تعفي الناس من الأداء بمجرد الحصول على وثيقة من السلطة تثبت بأنها أرض فلاحية. هذا يطرح سؤال، هل لازالت هناك أراضي فلاحية داخل المدار الحضري للمدينة؟ وهذا الأمر يضيع على الجماعة موارد مهمة، أما بخصوص توصية التعاقد مع مكتب الدراسات كما جاء في محضر لجنة المالية، فأقترح التواصل مع السيد المحافظ لحصر الأراضي غير المبنية لتوفير مبلغ التعاقد مع مكتب الدراسات.

السيد الرئيس:
الإعفاء من أداء الرسم الخاص بالضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية، يتم بناء على الشهادة التي تمنح من طرف السلطة المحلية التي تؤكد أن الأرض فلاحية، بناء على محضر لجنة محلية تقوم بمعاينة الأرض.

السيد محمد حدوتي:
ما جاء على لسان السيد طه خطير جدا على اعتبار أن تجد بعض المواطنين يؤدون الضريبة على بقع أرضية غير مبنية، في حين أن هناك أصحاب هكتارات من أراضي لا يؤدون هذه الضريبة من خلال الإدلاء بشهادة تثبت أنها أراضي فلاحية، فلا يعقل أن تكون أراضي فلاحية داخل المدار الحضري. فإذا كان القانون يسمح بالإدلاء بهذه الوثيقة للإعفاء من هذه الضريبة فيجب وضع حد لهذه الطرق الملتوية للتهرب من أداء الضريبة التي تُضيع على الجماعة تحصيل مستحقاتها عبر اتخاذ إجراءات وتدابير معينة من قبيل تشكيل لجنة مختلطة لمعاينة الأراضي وإحصائها.

السيد خالد بروزيين:
بخصوص هذا الموضوع، أوصت اللجنة في اجتماعها بإحصاء الأراضي غير المبنية داخل المجال الحضري، خصوصا الأراضي ذات المساحة الكبيرة، فلما لا يتم تشكيل لجنة مكونة من المصالح الجماعية والسلطة المحلية لمعاينة هذه الأراضي وإحصائها، لأن هناك مجموعة من الأراضي داخل المدار الحضري تعتبر فلاحية مع أنها العكس وهي غير محصية.

السيد خالد أرحو:
بإحصائنا للأراضي غير المبنية، سيما الأراضي الفلاحية الشاسعة، سنضع حدا أمام المضاربين العقاريين، الذين يقتنون أراضي فلاحية دون استغلالها في انتظار ارتفاع قيمتها المالية، ولا يؤدون الضريبة عليها. مع العلم أن القانون لا يشير إلى وجود أراضي فلاحية داخل المدار الحضري بل إن هذه الأراضي تعتبر أراضي غير مبنية ويجب إحصاؤها. وفي هذا الشأن تم اقتراح وسيلتين للعمل إما التعاقد مع مكتب دراسات بعملية الإحصاء أو قيام المصالح الجماعية بها.وبهذا الإحصاء سنحمي المواطن من المضاربين العقاريين وكذا ستتمكن الجماعة من استخلاص مستحقاتها. أما بخصوص الإدلاء بشهادة الإعفاء مسلمة من طرف السلطة تحت ذريعة أنها فلاحية، وإذا كانت هذه الوثيقة تسلم كما تمت الإشارة إليه فقط للتهرب من أداء الرسم على الأراضي غير المبنية فهذا مشكل يجب معالجته. لهذا فالمبلغ المقدر في مداخيل هذا الفصل أقترح تعديله بشكل يحترم قاعدة 33 شهرا مع إمكانية الرفع منه بنسبة معقولة كما أشار إلى ذلك السيد زهير والسيد طه.مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات المجلس واللجنة في وضع الوسيلة المناسبة لعملية الإحصاء.

السيد زهير علوي يزيدي:
تتمة لمداخلتي بخصوص هذا الفصل وحتى تكون تقديراته معقولة ومنطقية، اقترحت اعتماد قاعدة 33 شهرا، مع إمكانية الرفع منه فقط في حدود 5 في المائة، وحتى يكون مبلغ التقديرات دقيقا نترك عملية احتساب هذه التقديرات للمصلحة المعنية.
و أمر إلى الفصل الخاص برسم الخدمات الجماعية، فالكل يعلم أنها مبالغ محولة، لهذا يجب تطبيق قاعدة 33 شهرا مع إمكانية الرفع منه بنسبة 5 في المائة. أما عن الفصل الخاص بمنتوج كراء محلات تجارية أو مخصصة لمزاولة نشاط مهني لا زلت أؤكد على ضرورة تطبيق قاعدة

33 شهرا لأن الجماعات تحتسب تقديرات هذا الفصل بتطبيق هذه القاعدة، لأن المبلغ مبالغ فيه ومن المستحيل تحقيقه خصوصا أن هناك تقادم .

السيد محمد حدوتي:
إن حل المشكل الذي تطرحه محلات الكراء الجماعية، أعتبره من بين الرهانات الكبرى لهذا المجلس، فكما أشرت سابقا أن المتماطل عن الأداء، في حين يتم تطبيق المساطر وإحالة الملفات على المحامي فقط على باقي الملزمين، وبالتالي أقترح أن نفتحص كل العقود المبرمة وإلزام المكترين على الأداء سواء من خلال التواصل معهم أو إحالة ملفاتهم على المحامي. لهذا، أعتقد أنه يجب الانهاء مع منطق الانتقائية في التعامل مع الملفات وتفادي كل مظاهر المحسوبية والزبونية. وأنا أضع نفسي وسلوكي فوق هذه الممارسات والمسلكيات، لأننا هنا لخدمة الصالح العام.

السيد مصطفى نوحي:
أولا يجب أن نستحضر الجانب القانوني في هذه النقطة، إذ كيف يمكن التخفيض من هذه التقديرات رغم أنها محددة بعقود ؟ هذا سؤال يطرح نفسه. وعندما ننتقل إلى الجزء المتعلق بالمصاريف نجد أن هناك تكاليف مرتبطة بأتعاب المحامي وقد تم الاتفاق داخل اللجنة على الرفع من الاعتماد المخصص لها لدعم مجال الترافع عن مصالح الجماعة تجاه الملزمين والأغيار عموما. كما يجب عقد جلسات حبية مع جميع التجار وفتح حوار معهم مع طرح إمكانية التقسيط، وإذا لم ينجح الحوار آنذاك نتوجه للقضاء. لذلك أقترح أن يبقى المبلغ المحدد للعقود ثابتا، ويكون هدفا نسعى لتحقيقه.

السيد خالد بروزيين:
بخصوص منتوج كراء المحلات التجارية، أشير إلى أن مجموعة من محلات مشتل المقاولين الشباب تم تحويلها إلى مساكن خاصة، وهذا مشكل عويص، مع التماطل في أداء واجبات الكراء. لذا يجب التفكير في حل هذا المشكل، لأنه يضيع على الجماعة مداخيل مهمة تتجاوز 300 مليون سنتيم

السيد زهير علوي يزيدي:
ليس هناك أي نص قانوني يحدد مبلغ تقديرات مداخيل أكرية المحلات التجارية حسب العقود المبرمة وأنا متأكد من ذلك، بل ما هو معمول به هو اعتماد قاعدة 33 شهرا وإمكانية الرفع منه في حدود 5 في المائة. لذا أنبه على عدم اعتماد هذه القاعدة في هذا الفصل. ويبقى للمجلس كامل الصلاحية في اتخاذ القرار الذي يراه صائبا. وإذا تم الابقاء على مبلغ 800 مليون سنتيم الذي أراه مبلغا فلكيا فليتحمل المجلس مسؤولية هذا القرار.

السيد محمد حدوتي:
لا أتفق مع مقترح تطبيق قاعدة 33 شهرا في احتساب تقديرات مداخيل هذا الفصل، بل يجب احتسابه بناء على عدد العقود المبرمة، وهذا ما أراه يعبر عن صدقية المداخيل. ويبقى على المجلس بذل المجهودات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقاتها. وتقدير المبلغ من غير الاعتماد على العقود المبرمة يعتبر تزويرا في تقديرات مداخيل هذا الفصل.

السيدة بشرى العكوري:
السيد الرئيس لدي سؤال بخصوص الفصل المتعلق بالضريبة على محال بيع المشروبات، هل تشمل هذه الضريبة جميع محلات بيع المشروبات بما فيها المحلبات؟

السيد الرئيس:
بخصوص هذه الضريبة فهي تشمل المقاهي فقط حسب مقتضى القانون. و بخصوص منتوج كراء المحلات التجارية أتفق مع الإبقاء على المبلغ المقترح الذي حدد حسب عقود الكراء المبرمة، لأننا سنبذل كل مجهوداتنا لتحصيل هذه المستحقات، خصوصا وأننا مقبلون على إبرام عقد مع المحامي الجديد، الذي سيعمل على متابعة ملفات المتماطلين لأداء ما بذمتهم.

السيد زهير علوي يزيدي:
بخصوص الفصل المتعلق بالرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء البيع بسوق الجملة للخضر والفواكه، أتساءل هل هناك مداخيل محصلة؟ لأنه في حدود علمي أن سوق الجملة لا يعمل نظرا للمشاكل التي يعرفها. لذا لا يجب تقدير أية مداخيل لهذا الفصل.

السيد الرئيس:
لقد تم تقدير مداخيل هذا السوق، بناء على مخرجات محضر الاجتماع المنعقد مع السلطة المحلية الذي خلص إلى مجموعة من التوصيات التي تروم إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لحل المشاكل العالقة التي يعرفها هذا المرفق. كما سنعمل جاهدين كمجلي على تهييء كل الظروف الملائمة للاشتغال و تحصيل مستحقات الجماعة المتعلقة بهذا المرفق.

السيد مصطفى نوحي:
بخصوص هذا الفصل، أقترح الرفع من تقديرات مداخيل هذا المرفق وليس العكس، وعلينا أن نتحمل المسؤولية في ذلك، من خلال العمل الجاد والمسؤول، مع توفير الموارد البشرية المؤهلة والكافية وإمدادها بالوسائل اللوجستيكية، التي من شأنها القيام بعملية تحصيل مداخيل هذا المرفق. لذا، نلتمس من السيد الباشا عقد اجتماع رسمي تحت إشراف السيد العامل وحضور جميع المتدخلين على غرار ما تم العمل به في كل من مدينتي سيدي سليمان وسيدي قاسم للوصول إلى حلول من شأنها الرفع من المداخيل.

السيد الباشا:
فعلا لقد تم عقد اجتماع في هذا الشأن غير أنه لم تكن هناك مواكبة لذلك.

السيد طه بلكوح:
إن الإبقاء على مبلغ التقديرات الخاص بفصل منتوج الأكرية، يتحمل فيه المكتب المسير المسؤولية السياسية، وإذا لم يتم تحصيل هذا المبلغ سنسائلكم حوله. والمنطق يقتضي من المجلس تحصيل هذا المبلغ المقدر، لأنه هو المسؤول الوحيد والذي سيحاسب على ذلك. ورغم إشارة السيد الرئيس إلى مسألة إبرام عقد مع محامي جديد، إلا أننا نؤكد من جهتنا أن تحصيل مبلغ 8 مليون درهم من المستحيل تحقيقه.

السيدة إلهام دهبي:

لدي ملاحظة بخصوص الفصل الخاص بالضريبة على محل بيع المشروبات، بحيث أن تقديرات المداخيل لا تعكس عدد المقاهي، ومن هنا أقترح الرفع من هذه التقديرات. أما فيما يتعلق بمنتوج كراء المحلات التجارية أشاطر السيد محمد حدوتي الرأي في الإبقاء على التقديرات المقترحة ليكون تحديا للمجلس لتحصيل مستحقات الجماعة، والابتعاد عن كل أشكال المحاباة والمحسوبية.

السيد زهير علوي يزيدي:

صراحة أحيي السيد مصطفى نوحي الذي أشار أن للمجلس أهداف وطموحات يجب تحقيقها من خلال تحصيل المداخيل المقدرة بالميزانية، لكن يبدو أن بعض السادة الأعضاء لا يعلمون كيفية إعداد الميزانية والقوانين المؤطرة لها، فمبلغ ثمانية مليون درهم ليس هدفا، بل هو تقدير يجب أن يخضع لقاعدة 33 شهرا لتحقيق الصدقية، وإلا سنكون مطالبين بتقديم مبررات معقولة حول ذلك، لأن النفخ في المداخيل سيؤثر حتما على المصاريف وهذا هو الإشكال الحقيقي.

السيد مصطفى نوحي:

أنا لا أشاطر السيد زهير الرأي لأن الميزانية في نظري هي الصورة الحقيقية التي تعبر عن توجهات المجلس وكيفية اشتغاله وتحمل مسؤوليته. فالأهداف هي الرفع من مداخيل الميزانية، بالاعتماد خصوصا في الفصول المتعلقة بالأكرية على العقود والاتفاقيات، لأن المداخيل مقننة بهذه العقود فبأي حق يمكننا تخفيض هذه المداخيل؟ و في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة فنحن نتحمل كامل المسؤولية السياسية والأطر الإدارية أيضا في ضرورة العمل على تحصيل نسبة مهمة من هذا المبلغ.

السيد خالد أرحو:

للحسم في هذه النقطة التي يحوم حولها النقاش أود أن أذكر السيد مصطفى أنه لن تسعفه المرافعة في هذه المحطة باعتبار أن مشروع الميزانية تم وضعه على أساس مبدأ التوازن، فلو كنا في سياق مشروع يعرف عجزا ماليا كنت سأتفق مع ما تفضلت به. فمبدأ التوازن أساسا ينبني على صدقية المبالغ الموضوعة باعتبارها قابلة للتحقق، وليس بناء على طموحات وأهداف يراد تحقيقها، خاصة ونحن نعلم أن المداخيل المتعلقة بالأكرية لم يتم بذل مجهود كبير لتحصيلها كاملة من قبل، في حين أن المبالغ الموضوعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصاريف الملتزم بها. ففي بعض الأبواب من الميزانية تبين أنه يمكن تطبيق قاعدة 33 شهرا مع إمكانية الرفع من الناتج بنسبة 5 % ، في حين أن أبواب أخرى توضع اعتماداتها بناء على توقعات فقط. وبالنظر للحماس الذي دفعكم لوضع الاعتماد الخاص بالأكرية بناء على عقود الكراء والالتزامات يطرح السؤال التالي: أين كان هذا الحماس خلال السنوات الماضية ؟ هذا بالإضافة إلى أننا إذا وضعنا اعتمادا أقل مما سيتم تحقيقه فهذا سيتيح إمكانية برمجة الفائض الناتج عنه بأريحية، عكس ما إذا تم وضع اعتماد أكبر مما سيتحقق فهذا سيخلق صعوبات في وفاء الجماعة بالتزاماتها المالية خاصة وأننا قررنا كمجلس اعتماد مبدأ الموازنة في بلورة هذا المشروع، خلافا للسنتين المنصرمتين التي اعتمدنا فيها على العجز في الميزانية في انتظار التوصل بدعم من وزارة الداخلية عبر الرفع من حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة ورغم ذلك لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة لتنمية المدينة .

ونحن هنا من باب المسؤولية ننبهكم السيد الرئيس أن هذه الاعتمادات الخاصة بالأكرية هي بعيدة المنال، وإذا وقع ما نخشى حصوله ، فلن نقبل منكم آنذاك أية تفسيرات، ونحن نعلم أنه بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجماعة بتنسيق مع مصالح المالية أو بشكل ذاتي ومنفصل

فلا يتم تحقيق المداخيل المرجو تحصيلها لأن الأمر مستعصي التحكم فيه لطبيعة مصادر استخلاصه.

السيد طه بلكوح:
بالاطلاع على بيان المداخيل المستخلصة فعليا والتي توصلنا بها الآن، يلاحظ أن مداخيل منتوج كراء المحلات التجارية لسنة 2021 حددت في 93 مليون سنتيم، وفي سنة 2022 حددت في 100 مليون سنتيم وتسعة أشهر من 2023 بلغت 58 مليون سنتيم، وإذا تم جمع هذه المبالغ (250 مليون سنتيم) لن يصل حتى إلى نصف المبلغ المقدر لسنة 2024. إذن أين هي الصدقية في ذلك؟

السيد زهير علوي يزيدي:
أعتقد أن السادة الأعضاء لم يطلعوا على مراسلة السيد العامل، التي تؤكد على أن الملاحظات التي توجه للجماعات بخصوص الميزانية تتكرر كل سنة، مما يؤثر سلبا على عملية التأشير عليها في الآجال المحددة، ومن بينها الرفع من اعتمادات المداخيل دون الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الصدقية. لذا أنا لا اتفق على الإبقاء على هذه التقديرات الفلكية لمداخيل منتوج الأكرية. لأن تقديرات المداخيل ليست أهدافا بل هي أرقام يجب أن تتسم بالمعقولية.

السيد الرئيس:
بصفتي رئيسا وآمرا بالصرف، إذا سوئلت من طرف المجلس الجهوي للحسابات عن سبب اعتماد هذه التقديرات سأتقدم بتوضيح أننا اعتمدنا على عقود الأكرية، وللمجلس كامل الصلاحية في التصويت على التقديرات التي يراها معقولة.

السيد محمد حدوتي:
في نظري، اعتماد مبدأ الصدقية في الميزانية وتطبيق قاعدة 33 شهرا يمكن أن يشمل مختلف التقديرات، إلا في الفصل الخاص بمنتوج الأكرية. لازلت متشبتا بالاعتماد على العقود الموجودة في المصلحة المعنية لحصرها ولتقييم مداخليها، وهو ما يجب رصده لمداخيل هذا الفصل. ومسؤولية المجلس هي بذل كل المجهودات لتحصيل هذه المداخيل.

ملاحظة :
بعد استنفاذ المدة القانونية للجلسة، قرر المجلس بإجماع الأعضاء الحاضرين تمديد الجلسة لمدة ساعتين طبقا للمادة التاسعة من النظام الداخلي للمجلس.

السيد زهير علوي يزيدي:
بالنسبة للرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء البيع بالجملة للخضر والفواكه، لدي نفس الملاحظة و تتعلق بمداخيل الأكرية، بحيث أنها لم تخضع لقاعدة 33 شهرا. وهذه التقديرات تجانب المنطق، فكيف يعقل تم وضع تقديرات 120 مليون سنتيم وأننا في سنة 2023 تم تحصيل 0 درهم. هنا أتساءل ماهي مبرراتكم لوضع هذا لمبلغ علم أن هذا المرفق عرف مشاكل كبيرة ولم تتخذ فيه أي إجراءات لحلها. وهنا أتخوف عليكم السيد الرئيس من التفريط في مداخيل الجماعة وهو أمر خطير وتتحملون فيه المسؤولية القانونية.

السيد الرئيس:
تقديرات مداخيل هذا المرفق اعتمدنا فيها على مستحقات الجماعة المضمنة بالعقد المبرم بينها وبين المكتري الذي تعهد بأداء واجب الكراء، إضافة إلى أننا سنعرضه للكراء في السنة المقبلة بمبلغ يفوق المبلغ الحالي.

السيد طه بلكوح:
حفاظا على مصالح الجماعة، لماذا لم تقوموا بتفعيل مقتضى البند المتعلق بإخلال المستغل بإحدى التزاماته المضمن بعقد الكراء، و هنا أتساءل هل الجماعة اتخذت الإجراءات اللازمة لاستخلاص مستحقاتها من استغلال هذا المرفق ؟

السيد الرئيس:
أحيطكم علما أن الإشكال المتعلق بعدم أداء مستحقات الجماعة، يعود إلى امتناع التجار عن الأداء بسبب الوضعية المزرية للمرفق الذي يفتقر للشروط الأساسية لممارسة نشاطه، ولا يرقى إلى المستوى المطلوب للاشتغال به، وليس لتخلف المستغل عن أداء التزاماته.

السيد طه بلكوح:
ما دام المرفق في حاجة إلى الإصلاح وهناك مبلغ 65 مليون سنتيم كانت مخصصة للإصلاح ولم يتم صرفها من طرفكم، فكيف سنضمن ديمومة اشتغال المرفق ونتمكن من الحفاظ على مستحقات الجماعة وعدم التقصير في استخلاص المداخيل؟ أقترح تحويل الاعتمادات المخصصة لسوق السمك التي لم تصرف هذه السنة وتخصيصها لإعادة تهيئة سوق الجملة للخضر والفواكه، حتى نضمن ديمومة اشتغال المرفق و نتمكن من استخلاص مستحقات الجماعة.

السيد زهير علوي يزيدي:
لدي ملاحظة حول الفصل المتعلق بالإنذارات المرسمة، بحيث لم يتم تقدير أي اعتماد مالي له رغم أن المجلس سبق وأن وافق على القرار الصحي الذي يتضمن بندا يتعلق بهذا الفصل، لذا وتفعيلا لمقتضى هذا البند أقترح تخصيص اعتماد مالي لهذا الفصل مع الرفع منه مقارنة مع ما تم تخصيصه سنة 2023.

السيد الرئيس:
أوافق على مقترح السيد زهير علوي يزيدي و المتعلق بضرورة تخصيص اعتماد مالي لهذا الفصل، و سنأخذه بعين الاعتبار.
و بعد مناقشة تقديرات مداخيل التسيير نمر الآن إلى مناقشة تقديرات المصاريف.

السيد زهير علوي يزيدي:
بخصوص الفصل الخاص بتنقل الرئيس والمستشارين إلى الخارج لأول مرة سوف يتم تخصيص اعتماد بهذا الفصل أظن أنه له ليس له أي مبرر في غياب أية اتفاقية توأمة مفعلة تقتضي سفر السادة الأعضاء إلى الخارج ، لأطرح السؤال "هل سنسافر على ظهر المواطنين"

السيد الرئيس:
لقد تم تخصيص هذا الاعتماد بهذا الفصل بناء على مقترح جمعية رؤساء الجماعات المحلية في إطار التعاون جنوب جنوب مع إفريقيا من أجل تنظيم ندوات ثقافية بالسينغال مثلا، و يبقى هذا مقترح قابل للرفض أو القبول.

السيد زهير علوي يزيدي:
كان من الأجدر إخبارنا بهذا المعطى الجديد خلال اجتماع لجنة الميزانية لمعرفة مدى أهمية هذه الاتفاقية وماذا ستستفيد الجماعة منها أما حول الفصل الخاص بشراء التحف الفنية والهدايا لتسليم الجوائز، فألاحظ أن الاعتماد المخصص له لم يصرف لمدة ثلاث سنوات متتالية وهنا أتساءل لماذا لم يتم صرف هذا الاعتماد لتنظيم مهرجان ثقافي بالمدينة الذي تم تسطيره ببرنامج عمل الجماعة.

السيد الرئيس:
فعلا تم تخصيص اعتماد مهم لهذا الفصل بهدف تنظيم مهرجان فني وثقافي بالمدينة في إطار شراكة مع متدخلين آخرين غير أن الفاجعة التي ألمت بمنطقه الحوز بسبب الزلزال حتمت علينا في إطار التضامن والمواساة إلغاء تنظيم هذا المهرجان كما أن ميزانية 2023 لم يتم التأشير عليها إلى غاية شهر شتنبر، أما بخصوص توزيع الهدايا وتسليم الجوائز فقد هم الأمر توزيع الجوائز على بعض الفرق الرياضية.

السيد محمد حدوتي:
فيما يتعلق بالفصل الخاص بمصاريف النشاط الثقافي والفني أقترح الرفع من الاعتماد المخصص له ليصل على الأقل إلى 100 مليون سنتيم بالنظر للخصاص الذي يعرفه المجال الثقافي والفني.

السيد الرئيس:
سنأخذ مقترح السيد حدوتي بعين الاعتبار.

السيد زهير علوي زيدي:
بخصوص الفصل المتعلق بالرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومثلائهم يلاحظ أن الاعتماد المخصص لهذا الفصل تم تخفيضه، لأتساءل ما هي مبررات هذا التخفيض علما أن الجماعة تعرف خصاصا في الموارد البشرية وخاصة التقنية منها، لذا أقترح الرفع منه لتعويض هذا الخصاص، ومن هنا أقترح الإبقاء على نفس الاعتماد أو الرفع منه.
وحول الفصل المتعلق بأجور الأعوان العرضيين أثمن الرفع من هذا الاعتماد نظرا لأهمية العمل الذي تقوم به هذه الفئة، وتوظيفهم يجب أن يرتكزعلى الخصاص الذي تعرفه الجماعة في بعض المجالات.

السيد طه بلكوح:
لدي ملاحظة بخصوص الوثيقتين التي بين أيدينا ، الأولى متعلقة بمشروع ميزانية التسيير والثانية متعلقة بمصاريف التسيير إلى غاية 30 شتنبر 2023 ، بحيث كان من المفروض أن تكون الاعتمادات المفتوحة بالوثيقة الأولى هي نفسها اعتمادات المصاريف المقبولة لسنة

2023 وهذا هو المنطق ، في حين نجد اعتمادات مصاريف بعض الفصول تتباين بين هاتين الوثيقتين ، وعليه أطلب توضيحا لذلك.

السيد الرئيس

إن التباين في أرقام اعتمادات مصاريف بعض الفصول بين الوثيقتين راجع إلى عدم صرف هذه الاعتمادات .

السيد محمد حدوتي:

بخصوص شق المصاريف لدي ملاحظتين الأولى متعلقة بالفصل الخاص بالأعوان العرضيين فالرفع من الاعتماد الخاص به بمبلغ 800 ألف درهم هي مبادرة محمودة غير أنني كنت أتمنى لو تم الرفع منها إلى حدود 3 مليون درهم نظرا للخصاص الكبير في الموارد البشرية الذي تعرفه الجماعة لاسيما أن مباريات التوظيف أضحت مشروطة بمصادقة وزارة الداخلية.

أما الملاحظة الثانية، تتعلق بالفصل الخاص بالتعويضات الأشغال الإضافية بحيث أقترح أن يتم الرفع من هذا الاعتماد من 100 ألف درهم إلى 150 ألف درهم من أجل تحفيز الموظفين لبلوغ الأهداف التي نسعى إليها.

السيد الرئيس:

بما أن التوظيف عن طريق المباراة أصبح مشروطا بموافقة وزارة الداخلية، ارتأينا الرفع من الاعتماد المخصص لهذا الفصل لسد الخصاص في الموارد البشرية، ومقترح السيد حدوتي بزيادة الرفع منه هو مرتبط بالمداخيل المقترحة. وأعتقد أن تقديرات المداخيل الحالية لا تسمح بذلك.

السيد زهير علوي يزيدي:

بخصوص الفصول المتعلقة بكل من المساهمة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والمساهمات في منظمات الاحتياط الاجتماعي والخاص بتأمين الموظفين والأعوان أعتقد أن لهما علاقة بالفصل المتعلق بالأعوان العرضيين بحيث تم الرفع من اعتماده ب 80 مليون سنتيم هذا في حين أن تأمين موظفي الأعوان انخفض، لهذا يجب الرفع من ذلك.

أما فيما يخص الفصل الخاص بلباس الأعوان العرضيين الذي تم تخصيص نفس اعتماد السنة الماضية فهو مرتفع علما أن هذا الاعتماد يصرف كل سنة، ليطرح السؤال أليس هناك مخزون متبقي؟

وأنتقل للفصل الخاص بالصيانة والمحافظة على البنايات الإدارية الذي يلاحظ أن اعتماده تم الرفع منه من 20 مليون إلى 120 مليون سنتيم، هنا أتساءل عن مبرر لذلك علما أن الملحقات الإدارية ومقر الجماعة تم إصلاحها.

السيد طـه بلكوح :

بخصوص شراء لباس الأعوان المستخدمين، اسائلكم السيد الرئيس عن عدد المستخدمين وعن اللائحة المتعلقة بهم، كما أتساءل هل تم التقيد واحترام قرار وزير الداخلية فيما يخص مشتريات الألبسة؟

السيدة حسناء الحاجي :
لدي ملاحظة بخصوص تأمين الموظفين ولباس الأعوان بحيث يجب الرفع من اعتمادهما مادام عدد العرضين قد ازداد ويشتغلون في ظروف صعبة وبوسائل بدائية. أما بالنسبة للصيانة والمحافظة على البنايات الإدارية أتساءل لماذا تم الرفع من اعتمادها مادامت الجماعة استفادت من منحة ستخصص لتأهيل وصيانة البنايات الإدارية.

السيد فؤاد لعتريس :
أستغرب لبعض المقترحات التي تتجه جلها إلى الرفع من المصاريف بشكل مبالغ فيه علما أن ميزانية الجماعة محدودة وضعيفة. هذا من جهة ومن جهة أخرى إن وضعية الأعوان العرضيين تحتاج إلى التسوية الإدارية لأن اغلبهم قضى مدة 30 سنة دون ترسيم، فلماذا لا يتم تسوية وضعية هذه الفئة بأي شكل من الأشكال الممكنة. كما أود الإشارة إلى أن هذه الفئة تعاني من عدم المساواة في التعامل بحيث أن هناك من يعمل بجدية ويحضر ساعات العمل وهناك من يتغيب بشكل مطلق ولا تتخذ في شأنه أية إجراءات بسبب المحسوبية والمحاباة.

السيد الرئيس:
مشكل الأعوان العرضيين هو مشكل عويص جدا، وقد طرح سؤال عن مآلهم على السيد وزير الداخلية الحالي وكان جوابه بأن القانون المنظم لهذه الفئة من المستخدمين يقتضي أن يتم تشغيلها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ونظرا للصبغة الاجتماعية التي يكتسيها هذا الملف فإن أغلب رؤساء الجماعات يتعاملون بتعاطف مع هذه الفئة. أما بخصوص استفسار السيد فؤاد لعتريس فأوضح أنني أتوصل بتقارير دورية من خلية تدبير ملفات العرضيين عن كيفية عملهم و مكان تواجدهم.
وبالنسبة للتعويض عن الأشغال الشاقة فجميع القرارات تؤكد أن الكل يتوصل بهذه التعويضات.
وحول تأمين الموظفين والأعوان، فهناك اعتماد في حدود 29 ألف درهم وأضفنا فقط أربعين ألف درهم ليصبح مجموع المبلغ المتبقي هو سبعين ألف درهم.
وفيما يتعلق بالفصل الخاص بلباس الأعوان والمستخدمين فيجب أن نوفر لكل العمال لباسا خاصا بفصل الشتاء وآخر خاص بفصل الصيف من سترات وقبعات وقفازات وستشرف خلية الأشغال على التزام العمال بهذه الألبسة.
أما عن الفصل الخاص بالصيانة والمحافظة على البنايات الإدارية فقد قام المجلس بمجهود كبير لإصلاح مجموعة من المرافق الإدارية التابعة للجماعة وقد رصد لها اعتماد 120 مليون سنتيم بهدف استكمال المبلغ المرصود في الميزانية السابقة الذي هو 300 مليون سنتيم لبناء قاعة متعددة الاختصاصات ، لأن مكتب الدراسات أخبرنا أن هذا المبلغ ليس كافيا لبنائها بالمواصفات المطابقة لتصميم المهندس.

السيد زهير علوي يزيدي:
فيما يخص الاعتمادات المتعلقة بشراء الوقود والزيوت والتي لم تعرف أي تغيير بالمقارنة مع السنة الماضية، فأستحضر مرة أخرى دورية السيد وزير الداخلية بخصوص ترشيد نفقات الوقود والزيوت، مادامت الدورية نصت على ذلك بشكل صريح، وأقترح أن يتم تخفيضه ولو نسبيا، ولم لا العودة إلى الاعتماد السابق الذي حدد في 80 مليون سنتيم. كما أريد أن أتوقف عند الاعتمادات المخصصة للفصل المتعلق بشراء المواد الخام والمقالع التي كانت 50 ألف درهم وأصبحت 80 ألف درهم والفصل الخاص بشراء الاسمنت والأرصفة والزليج الذي كانت 50

ألف درهم وأصبح 100 ألف درهم، والفصل المتعلق بشراء اللوازم الصحية ومواد الترصيص الذي كان 60 ألف درهم وبقيت 60 ألف درهم، ما يلاحظ من هذه الاعتمادات أنها تخصص بشكل سنوي، ومع ذلك لا نعلم عن مصيرها شيئا.

السيدة الهام دهبي:

فيما يخص الباب 10 المتعلق بصيانة إصلاح السيارات والآليات التي كان اعتمادها 300 ألف درهم وانخفض إلى 150 ألف درهم، من خلال هذا يلاحظ أن هذا الاعتماد انخفض مع العلم أن الآليات مع السنوات تتعرض للإتلاف وتفقد قيمتها، لذلك فهي تحتاج إلى عملية الصيانة باستمرار وهذا شأن الآليات التي يتم توظيفها بشكل يومي. أترون أن هذا التخفيض منطقي؟

السيد طه بلكوح:

بخصوص الفصل المتعلق بشراء الصباغة كان 200 ألف درهم وبقيت نفسها، حسب علمي من شهر يناير 2023 إلى 30 شتنبر 2023 لم يصرف أي درهم على ذلك. والأسبوع الماضي تم اللجوء إلى سند طلب قدر ب 177 ألف درهم هذا يعني أن الجماعة كانت بلا صباغة طيلة تسعة أشهر ماعدا إذا كان هناك مخزون ما، والحال أن أرصفة شوارع المدينة تم صباغتها في شهر مارس 2023 وهناك مقالات إخبارية و صفحات التواصل الاجتماعي توثق ذلك. إذن، بماذا كنتم تشتغلون؟ أما السؤال الثاني فإذا كان هناك مخزون تشتغلون به الآن ف 100 ألف درهم كافية، والمسألة الثالثة تكمن في تخوفي من أن يكون ذلك السند عبارة عن تسوية وضعية سابقة، لهذا أريد جوابا على ذلك. أما فيما يخص الفصل المتعلق بشراء الوقود والزيوت الذي حدد في 100 مليون سنتيم، وإذا تم اعتماد قاعدة 3 أشهر وفي تسعة أشهر فسيكون المبلغ هو 59 مليون سنتيم، وإذا ما تم اعتماد نفس القاعدة في ثلاث الأشهر المتبقية فسيكون المبلغ هو 20 مليون سنتيم ، وبالتالي سيصبح الاعتماد هو تقريبا 80 مليون سنتيم وليس 100 مليون. مع العلم أن شركة النظافة والسادة المستشارين حسب علمي لا يستفيدون من الوقود. إذن هل السيارات والآليات الموجودة في حظيرة الجماعة تستهلك هذا الوقود؟

السيدة نزهة بلقياس:

لماذا لا يتم تحديد مبلغ شراء الزفت؟ مع العلم أننا تطرقنا لذلك سابقا عند مناقشة مسألة شراء الآليات والرفع من عدد العرضيين وتأهيلهم على صيانة الطرقات والأزقة، نظرا للحفر المنتشرة في الكثير من شوارع المدينة. ولهذا أقترح الرفع من الاعتماد المخصص لصيانة وتزفيت الطرقات.

السيد الرئيس:

بخصوص الفصول المضمنة في الصفحة 15 ، تحدث السادة المستشارين عن الوقود والزيوت وطالبوا من خلال ذلك بتخفيضها إلى 80 مليون سنتيم. والتي كانت تخصص لذلك في المجالس السابقة مع العلم أن هناك معطيات جديدة ترتبط بالارتفاع الصاروخي لثمن المحروقات، فضلا عن اقتناء المجلس لعدد من السيارات والآليات، كما تم إبرام اتفاقية مع القوات المساعدة التي تقدم لنا المساعدة كلما طلبنا منهم ذلك. بناء على هذه الظروف نحتاج إلى الرفع من هذا المبلغ وليس التخفيض منه، ومع ذلك أقترح أن يتم الحفاظ على المبلغ المقترح. أما بالنسبة لمسألة إصلاح السيارات ارتأينا التخفيض من المبلغ المعتمد له للحفاظ على توازن الميزانية رغم أن المصلحة المعنية بذلك أكدت لنا على أهمية الإصلاح.

أما بالنسبة للفصل المتعلق بالمواد الخام والمقالع، سأعطي الكلمة للسيد النائب المفوض له تدبير مجال البيئة ليقدم بعض التوضيحات في هذا الشأن.

السيد مصطفى نوحي:
إن هذا الاعتماد الذي رصد للمواد الخام وللمقالع، يتم توظيفه في أشغال بعض الأوراش، مثلا تم اعتماد الإسمنت والرمال في صيانة بعض الساحات مثل الساحة المقابلة لمسجد حي السلام وغيرها من الفضاءات التي تحتاج إلى الصيانة المستمرة. لهذا جاء هذا الاعتماد بناء على تقديرات مصلحة الأشغال لتغطية كل المشاريع والأوراش دون توقف.

السيد الرئيس:
أما بالنسبة للفصل المتعلق بشراء الصباغة كما تعلمون أنه لم يتم التأشير على الاعتماد السنة الماضية بسبب عدم توازن الميزانية وتم اللجوء إلى المخزون القديم للعمل به، وأن سند الطلب المشار إليه لم يأت في سياق تسوية الوضعية، بل من أجل الحاجة لتبليط الأرصفة ممرات الطرقات كما جاء ذلك بناء على طلب من السلطة. ويمكن تخفيض هذا الاعتماد حسب بعض المقترحات، لكن سيكون ذلك على حساب جمالية المدينة.

السيد طه بلكوح:
إذا كان هناك مخزون قديم كما تفضلت السيد الرئيس، لماذا تمت برمجة 200 ألف درهم؟ أقترح أن يتم حذف الاعتماد المحدد للصباغة بشكل نهائي.

السيد زهير علوي يزيدي:
أتفق مع مداخلة السيد طه وأراها معقولة بحيث إذا اشتغلنا بالمخزون القديم للسنة الماضية، وتم القيام بسند طلب جديد في غضون هذه الأيام، سنتمكن من استعماله لمدة التسعة الأشهر القادمة. لهذا اقترح التخفيض من هذا الاعتماد. أما بخصوص الفصل المتعلق بشراء الوقود والزيوت يظهر من خلال تدخل السيد الرئيس ليس هناك مبررات منطقية للتخفيض من هذا الاعتماد، فأكبر مبرر للقيام بذلك السيد الرئيس هي دورية السيد وزير الداخلية التي تنص بشكل صريح على مسألة ترشيد نفقات الوقود، لهذا وجب الترشيد العقلاني تماشيا مع الدورية الوزارية ومنطق ترشيد النفقات وسياسة التقشف وأقترح تخفيض المبلغ إلى 80 مليون سنتيم .

السيد مصطفى نوحي:
فيما يخص الصباغة، أريد أن أحيطكم علما أننا قمنا بتبليط كل الأرصفة من مدخل مكناس إلى المخرج المؤدي للرباط مرتين الأولى في مارس والثانية عند زيارة السيد رئيس الحكومة، فضلا عن تبليط سوق المعمورة مرتين ومقر الجماعة. لهذا اقترح إذا كانت هناك إمكانية أن يتم الرفع من الاعتماد المخصص للصباغة. كما أن هناك فكرة القيام بصفقة لصباغة الأمكنة المعنية بالتشوير المروري، وأقترح الزيادة في المبلغ المخصص لها.

السيدة الهام دهبي:
بالنسبة لعملية اقتناء الصباغة، أعتقد أن الاعتماد المرصود 200 ألف درهم إذا لم يتم الرفع منه فلا داعي في نظري إلى التخفيض منه، لأننا نتحدث عن جمالية المدينة.

السيد محمد حدوتي:

أرى أن التشوير الطرقي يطرح إشكالية حقيقية في المدينة، لاسيما في ظل مشكل الإضاءة الضعيفة في الشوارع، لهذا يجب بذل مجهود كبير في العناية بمجال التشوير الطرقي على الأقل في الشوارع الكبرى مثل شارع محمد الخامس وشارع ابن سينا، وأعتقد أن هذا من أهم اختصاصات الجماعة التي يجب أن تعطى لها الأولوية من طرف المجلس. فالوضعية التي يعرفها شارع ابن سينا تستدعي من المجلس أن يتدخل لتسوية الوضعية القانونية لهذا الشارع سواء عن طريق مراسلة وزارة الداخلية أو أي حلول ممكنة أخرى، ولا ينبغي علينا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام هذا الوضع البئيس الذي يعرفه هذا الشارع.

السيد زهير علوي يزيدي:

يبدو أن كلامنا لم يفهم كما ينبغي، فنحن لم نطالب بتخفيض الاعتماد المخصص للصباغة بل أشرنا إلى وجود 20 مليون لم تصرف إلى نهاية شهر شتنبر من سنة 2023. فنحن ليس لدينا مشكل مع جمالية المدينة، بل فقط أردنا أن ننبه إلى مسألة وجود 20 مليون فإذا أضفنا إليها مقترح 10 مليون ستصبح 30 مليون.

السيد طه بلكوح:

فيما يخص الإعانات المقدمة لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعة يظهر أنه تم تخفيض اعتماد السنة الماضية و تخصيص 150 ألف درهم فقط للجمعية وهذا يعد إجحافا في حق الموظفين.

السيد الرئيس:

لقد تم تخفيض هذا الاعتماد بناء على مراسلة تم التوصل بها من مصالح العمالة تحث على تخفيض هذا الاعتماد نظرا للإمكانيات المحدودة للجماعة وبناء عليه سيتم تعديل بنود الاتفاقية المبرمة مع الجمعية.

السيد زهير علوي يزيدي:

يظهر أن الاعتماد المخصص للفصل المتعلق بالمساعدات ودعم الجمعيات لم يتغير، كما لم يصرف الاعتماد الذي خصص لها سنة 2023، لماذا لم يصرف ؟ وأقترح وجوب دعم الجمعيات النشيطة. ولماذا لم يتم أيضا صرف الاعتماد المخصص لنقل الموتى والدفن؟ وأقترح أن تستفيد خاصة الفئات المعوزة من سيارة الإسعاف في نقل الموتى.

السيدة حسناء الحاجي:

في الشق المتعلق بما هو اجتماعي نلاحظ اعتماد سياسة التقشف، خصوصا في الفصل المتعلق بنقل الموتى والدفن وحتى نقل المرضى. كما لم يخصص أي اعتماد للفصل الخاص بنقل الجرحى، لهذا أقترح أن يتم تخصيص اعتماد لذلك، لكي تستفيد منه الفئات المعوزة لتخفيف عبء المصاريف المرتفعة المرتبطة بالتنقل إلى مستشفى ابن سينا بالرباط.

السيدة بشرى العكوري:

لدي تساءل بخصوص الفصل المتعلق بشراء اللوازم الرياضية، لفائدة من يتم اقتناء هذه اللوازم؟

السيد الرئيس:
يتم اقتناء هذه اللوازم الرياضية لفائدة فرق بعض الأحياء.

السيد زهير علوي يزيدي:
بخصوص الفصل المتعلق بإعانة الجمعيات الثقافية، أتساءل ما الفائدة من رصد اعتمادات دون صرفها؟ وهذا ما يظهر من خلال اعتمادات 2022 و2023 التي لم تصرف، لهذا أرى أنه يجب صرف هذه الاعتمادات للجمعيات النشيطة . أما بخصوص الفصل الخاص بشراء الأشجار و الأغراس فهو لم يتغير اعتماده، وفي هذا الباب أقترح خلق خلق مشتل مادام لدينا فضاءات للقيام بذلك.
و بخصوص الفصل المتعلق بالصيانة الاعتيادية للفضاءات الخضراء أقترح تخفيضه إلى 200 ألف درهم من الاعتماد المخصص له، لنكون منسجمين مع دورية السيد وزير الداخلية التي تحث على التخفيض من مصاريف هذا الفصل.
أما بالنسبة للفصل المتعلق بصيانة الساحات العمومية والمنتزهات ومرافق السيارات العمومية التي خصص لها 160 مليون سنتيم، لقد سبق لنا أن رفضنا في إطار التحويلات في دورة أكتوبر 2023 تحويل هذا المبلغ ، وفي حدود علمي أنه تم تخصيص مبلغ 30 مليون سنتيم في إطار سند الطلب لاكتراء الآليات لحل مشكل مطرح النفايات تاجموت نسبيا. وأرى أن مبلغ 160 مليون سنتيم مبلغ كبير إذا تمت إضافة مبلغ 30 مليون سنتيم. وأقترح تخصيص مبلغ 30 مليون سنتيم فقط.

السيدة بشرى العكوري:
بخصوص الفصل الخاص بشراء الأشجار والأغراس وصيانة المساحات الخضراء. نلاحظ أن المدينة تفتقر لبعض النباتات التي من شأنها أن تضفي على المدينة رونقا وجمالية، كغرس الأزهار والورود والأشجار المظللة والعشب، وفي نظري إذا كان المبلغ الذي خصص لهذا الفصل سيصرف على شراء الأشجار والأغراس التي ستضفي جمالية على المدينة أوافق على تخصيص هذا الاعتماد ولم لا الرفع منه، أما إذا كان فقط من أجل نقل أشجار من فضاء إلى فضاء آخرخاصة أشجار النخيل فإنها لا تعتبرعملية غرس . ففي السنوات الأخيرة لا يظهر إلا تنقيل الأشجار من مكان إلى آخر.

السيد طه بلكوح:
لدي ملاحظتين، الأولى متعلقة بالفصل الخاص بشراء عتاد صغير الذي نلاحظ أن كل سنة ترصد له 10 مليون سنتيم ويتم صرفها فعليا، وهنا اقترح أن نقوم بتقييم شامل لاحتياجات الجماعة لهذا العتاد حتى يتم اقتناء جميع الحاجيات بشكل كلي. أما الثانية فتتعلق بالفصل الخاص بالصيانة الاعتيادية للطرقات فأتساءل بشأنها على أي أساس تتم هذه الصيانة هل على أساس الشكايات المقدمة من طرف المواطنين ومستعملي الطريق أم على أساس دراسة معينة أم انطلاقا من منطق المحاباة ؟

السيدة إلهام دهبي:
الملاحظ أن الاعتماد المخصص للصيانة الاعتيادية للمساحات الخضراء والحدائق والغابات تم تخفيضه مقارنة مع السنة الماضية، هنا أتساءل هل هناك سياسة ممنهجة لتهميش وإقصاء

المساحات الخضراء من الصيانة ؟ وقد كنا دائما نطالب بإيلائها الاهتمام اللازم أسوة بالإنارة العمومية والمناطق الخضراء باعتبارهما مرافق حيوية وأساسية في تنمية المدينة، لذا يجب العمل على الرفع من الاعتمادات المخصصة لها. وفيما يخص الفصل المتعلق بالاشتراك في شبكة الماء والكهرباء، والذي رصد له مبلغ قد يبدو ضخما، و لا يعكس واقع الانارة العمومية بالمدينة، لأن أغلبية الشوارع والأحياء مظلمة. ألا يدعو هذا الوضع للبحث عن حلول ناجعة من قبيل استعمال المصابيح الصديقة للبيئة LED أو الطاقة الشمسية ؟

السيدة حسناء الحاجي:
بخصوص الفصل المتعلق بالصيانة الاعتيادية للمساحات الخضراء والحدائق والغابات أقترح اقتسام الاعتماد المخصص له مع الفصل الخاص بشراء البذور والأزهار للمغارس والمشاتل، لأن الاهتمام بالمساحات الخضراء سوف يضفي جمالية على المدينة التي تكاد تغيب فيها هذه الفضاءات.

السيد نور الدين خرماز:
لدي اقتراح وهو الرفع من الاعتماد المخصص للفصل المتعلق بإعانة الجمعيات الثقافية لأن المجلس سبق وأن وافق على إبرام اتفاقيات شراكة مع مجموعة من الجمعيات في دورة سابقة، حتى نتمكن من الوفاء بدعمها. كما لدي تساؤل بخصوص مآل بعض الأشجار المتواجدة بالمحجز؟ وذلك في إطار العناية بالمساحات الخضراء بالمدينة وأيضا لتفادي ضياعها ما دامت الجماعة قد صرفت عليها أموالا مهمة.

السيدة ليلى الأحمادي:
السيد الرئيس سينصب تدخلي حول الاعتمادات التي يتم تخصيصها لصيانة الطرقات والتي أرى أن الاعتماد الذي خصص لها السنة الماضية لم يكن كافيا ليشمل جميع الطرقات التي تحتاج للصيانة، خاصة وأن العديد من المواطنين يتقدمون بشكايات لدى الجماعة بخصوصها\، ومنهم من قام بوقفات احتجاجية في هذا الشأن، لذا أقترح الرفع منها. خاصة وأن مجال الطرقات يكون له وقع إيجابي على عمل المجلس ويترك انطباعا جيدا لدى الساكنة.
أكما بخصوص الفصل الخاص بشراء الأشجار والأغراس، فنحن نعلم ظروف الجفاف التي عرفتها السنوات الأخيرة ببلادنا خاصة وأن زراعة الأشجار والنباتات تتطلب عناية تمتد لسنوات ولا يظهر وقعها إلا على المدى البعيد. لذا فمن الأجدر تخصيص اعتمادات مهمة لمجال الطرقات وكذا لإعانة الجمعيات ذات وقع اجتماعي وثقافي إيجابي على الساكنة.

السيد الرئيس:
بالنسبة لإعانة الجمعيات الثقافية والرياضية فقد رفعنا من الدعم المخصص لها ليصل إلى 200.000.00 درهم لكل منها. أما بخصوص مجال الطرقات فإن المجلس عازم على جعلها ضمن أولوياته لهذا جعلها من المشاريع التي ستكون ضمن ملف القرض الذي قرر المجلس طلبه من صندوق التجهيز الجماعي أما التساؤلات المطروحة بخصوص قطاع البيئة فسيتقدم السيد مصطفى نوحي النائب المكلف بهذا القطاع للإجابة عليها.

السيد مصطفى نوحي :

من خلال تدخلات السادة الأعضاء نلاحظ أنها تجمع على أن المدينة بئيسة فجمالية المدينة ترتبط بمجالين وهما المناطق الخضراء وصباغة الطرقات، فبخصوص المناطق الخضراء والتشجير التي تحتاج إلى العناية والسقي فبعد عدول السلطات المعنية عن منع السقي بسبب ظروف الجفاف فإن التوجه الحالي يحث على العناية بالبيئة والمناطق الخضراء. لذا قامت الجماعة بإعادة صيانة مجموعه من الآبار الاستثمار مياهها في مجال السقي. أما بخصوص ما تم صرفه هذه السنة في مجال التشجير فقد تم اعتماد سند طلب واحد وتم اقتناء 120 شجرة ووزعت في الأحياء التالية ومنها حي الكرامة و ساحة حي السلام. والتشجير يحتاج لعناية لعدة سنوات ولو كان مشروع المشتل لائقا بالمدينة كنا سنسعى لتحقيقه، لهذا نقتني أشجارا بطول مترين أو ثلاثة أمتار حتى نضمن استمرار حياتها ، هذا مع العلم أن عددا كبيرا من الأشجار بالمدينة هي أشجار ميتة وأخرى مريضة خاصة بالقرب من ثانوية موسى بن نصير وشارع محمد الخامس، والتي تستوجب تدخل المجلس من اجل إقلاعها وتعويضها بأشجار سليمة، وللعلم فقط فإن أدنى ثمن للشجرة الواحدة هو 200 درهم، أما إذا كانت ذات جودة عالية فتبلغ 300 أو 400 درهم خاصة ذات العمر الذي يصل إلى أربع أو خمس سنوات. كما أذكركم أن الجماعة لديها 37 منطقه خضراء بالمدينة والسقي لم يعد عائقا ما دامت الجماعة لديها خمسة آبار وستعمل على حفر أربعة آبار جديدة للعناية بها. هذا من جهة ومن جهة أخرى فمشكل مطرح تاجموت الذي اعتبره كارثة بيئية بكل المقاييس نظمت بسببه وقفات احتجاجية، فهذا المرفق صرفت عليه مليار و 400 مليون سنتيم ليصبح مطرحا منظما ولكن يحتاج لتدبير عقلاني ودائم للمحافظة عليه وضمان حسن استغلاله، وما يتطلب من عمليات الطمر وما بعد الطمر بطرق صحية لتفادي الحرائق التي تندلع بسبب العشوائية وسوء الاستغلال. أما بشأن المبلغ الذي خصص لطلب السند فهو فقط في إطار تدخل استعجالي خاص باكتراء آليات للقضاء على الحرائق في انتظار سلك الطريقة الأنجع للتدبير، لهذا تم تخصيص ملبغ اعتماد مالي في مشروع هذه الميزانية والذي قدر ب 160 مليون سنتيم.

السيد زهير علوي زيدي:

أذكركم السيد الرئيس بخصوص الصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء والساحات العمومية بوجوب الالتزام بتوجيهات وزاره الداخلية بهذا الخصوص، فاقتراحنا بخصوص المشتل فإنني أتحدث عن الزهور لإضفاء جمالية وألوان للمدينة ولم اقصد الأشجار ما دمنا نتحدث عن مدينة بئيسة أي أنها تحتاج لجماليه الألوان على غرار مجموعه من مدن المملكة والعناية بالمناطق الخضراء لا يعني بالضرورة التشجير وانما أيضا غرس العشب والأزهار. أما بخصوص الاعتماد المالي المخصص لمطرح تاجموت والمقدر ب 160 مليون سنتيم ففقط من أجل حل مؤقت وترقيعي، فلم لا نقتني آليات للاشتغال الدائم بها؟

السيدة بشرى العكوري :

لدي معلومة وأريد الاستفسار حولها وذلك بخصوص الأشجار التي تم نقلها ليلا من حي بلميلودي إلى الحديقة المجاورة بالمسجد العتيق.

السيد مصطفى نوحي:

ما أشارت إليه السيدة بشرى يعتبر خطيرا، صحيح أنه تم نقل الأشجار من حي بلميلودي لإعادة غرسها بالحديقة المجاورة للمسجد العتيق لكن ليس ليلا فنحن لا نسرق ومن حق المصلحة المعنية نقل الأشجار من فضاء إلى فضاء خاصة وأن تلك الأشجار تتعرض للإتلاف والكسر .

أما بخصوص التدخلات التي تشيد بجمالية المناطق الخضراء بالمدن الشمالية فأشير إلى أنها مرتبطة وجوبا بالاعتمادات المالية المهمة التي تخصص لها في حين أن ميزانية الجماعة تبقى محدودة بالنظر لتطلعاتنا في هذا المجال. أما الاعتماد الذي تم تخصيصه لمطرح تاجموت فأذكركم أن أثمان الآليات والأجهزة الضرورية لاستغلاله هي باهظة جدا وأنا أتحدث عن استغلال المطرح وليس عن اقتناء آليات وفقط.

السيد زهير علوي زيدي:

لدي تساؤل بخصوص الفصل الخاص بدفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات المحلية، لماذا خصصتم اعتمادا أكثر من مبلغ الاتفاقية المبرمة مع شركة أوزون لتدبير قطاع النظافة الذي هو15 928 032, 00 ؟ فحتى لو أخذنا بعين الاعتبار ملحق الاتفاقية الذي وافقنا عليه في دورة سابقة رغم أنه لم يتم التأشير عليه بعد، فمبلغ الزيادة المضمن به سيكون بنسبة أقصاها 3 بالمائة فإننا سنحصل على المبلغ التالي : 16 405 873, 00 .

السيد طه بلكوح:

التقديرات التي سلمها المكتب الوطني للماء والكهرباء –قطاع الكهرباء- برسم السنة المالية 2024 تقدر بمليار سنتيم زائد 132 مليون سنتيم كمتأخرات أي مايعادل مليار و132 مليون سنتيم تقديرات لمستحقات استهلاك الكهرباء بينما برمجتم فقط 800 مليون سنتيم ، ماسيشكل 332 مليون سنتيم كديون هذا ما لا يتماشى ودورية وزارة الداخلية التي تحث على إعطاء الأولوية للنفقات الإجبارية . وهذا ما سيؤثر سلبا على أداء مرفق الإنارة العمومية بالمدينة وسيزيد من حجم معاناة الساكنة .

السيد الرئيس:

كان لدينا تخوف بخصوص المبلغ الذي سنحتاجه في هذا الفصل ، ولا ندري هل ستطبق نسبة 3 أو 5 في المائة. وإن كان ما تفضل به السيد زهير فليس لدينا أي مشكل فالمبلغ لم يتم صرفه بعد. ولكن هناك حل فقبل التصويت على الميزانية لدينا خصاص بقيمة 68 مليون سنتيم ،وأقترح نظرا للإقتراح الذي تقدم به السيد زهير أن نخصم هذا المبلغ من اعتماد هذا الفصل لسد الخصاص. فقد كان الاعتماد المخصص لسنة 2023 هو 18.402.723.00 درهم وتم تخفيضه إلى 17.500.000.00 درهم لأننا لم نكن ندري المبلغ المضبوط الذي سيتطلبه ملحق اتفاقية التدبير المفوض ومراجعة الأثمان.
أما بخصوص مستحقات استهلاك الإنارة العمومية وفي إطار احترام الدورية الوزارية رصدنا 800 مليون سنتيم وتم تخصيص 133 مليون سنتيم لأداء مستحقات ثلاثة أشهر المقبلة.

وإذا لم تكن هناك أي مقترحات أخرى نمر إلى عملية التصويت على مشروع الميزانية وفق اقتراحات التعديل التي تم الاتفاق عليها ووفق مقتضات القانون التنظيمي.

والآن نمر إلى عملية التصويت على إجمالي تقديرات مداخيل التسيير.

وافق المجلس بأغلبية 26 عضوا واعتراض عضو واحد على إجمالي تقديرات مداخيل التسيير البالغة : 82, 081 360 86 درهم

والآن نمر إلى التصويت على أبواب القسم الثاني المتعلقة بنفقات التسيير بابا بابا

الباب 10 : مجال الإدارة العامة : 46.333.400,00 درهم

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 10

الباب 20 : مجال الشؤون الاجتماعية : 2.555.000,00 درهم

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 20

الباب 30 : مجال الشؤون التقنية : 17 190 000,00 درهم

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 30

الباب 50 : مجال الدعم : 20 281 681,82 درهم

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 50

الباب 60: اندماج النتائج : 0,00 درهم

وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 60

مقرر عدد 70 بتاريخ 15 نونبر 2023
النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع
ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024 .

- إن مجلس جماعة الخميسات المجتمع فـي إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 15نونبر2023 (جلسة فريدة)،

- و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7يوليوز2015)

- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024،

- و بعد اللجوء إلى عملية التصويت العلني التي تمت بها الموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين على إجمالي تقديرات المداخيل وبإجماع الأعضاء الحاضرين على كل باب على حدة من النفقات،

يـقرر ما يلـي :

وافق المجلس الجماعي لمدينة الخميسات في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 15 نونبر 2023 (الجلسة الفريدة) على مشروع ميزانية جماعة الخميسات برسم السنة المالية 2024 علنيا بأغلبية الأعضاء الحاضرين على إجمالي تقديرات المداخيل وبإجماع الأعضاء الحاضرين على كل باب على حدة من النفقات والذي جاء على الشكل التالي:

الجزء الأول:القسم الاول : مداخيل التسيير

وافق المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين على إجمالي تقديرات مداخيل التسيير والتي جاءت كما يلي:

المجالات	رمز الميزانية			نوع المداخيل	المداخيل المقبولة لسنة 2023	المداخيل المقترحة لسنة 2024
	الباب	الفصل	الفقرة			
مجال الادارة العامة	10	10				
الحالة المدنية وتصديق الامضاء	10	10	10			
مداخيل ضريبية	10	10	10			
	10	10	11	رسم تصديق الإمضاء والإشهاد بالتطابق	404 890,18	406 610,91
	10	10	30	مداخيل مقابل خدمات	0,00	0,00
	10	10	31	رسوم الحالة المدنية	73 440,73	27 924 ,36
ترخيصات ادارية	10	20				
	10	20	30	مداخيل مقابل خدمات	0,00	0,00
	10	20	31	ترقيم العقارات	4 245,45	3 676,36
	10	20	32	تسجيل بيع البهائم	396,36	396,36
	10	20	33	صوائر أبحاث المنافع و المضار	989,09	1 396,36
منتوج المبيعات	10	30				
مداخيل الاملاك	10	30	20			
	10	30	21	منتوج بيع أثاث وأدوات ومواد استغني عنها	0,00	16 400,00
	10	30	22	منتوج بيع الفواكه والنبات والزهور والحطب	0,00	0,00
	10	30	23	منتوج بيع التصاميم والمطبوعات وملفات المزايدة	0,00	0,00
	10	30	24	منتوج بيع الحيوانات والأشياء المحجوزة والتي لم تسحب داخل الآجال المحددة	0,00	0,00
منتوجات اخرى	10	40				
مداخيل الضريبة	10	40	10			
	10	40	11	المتحصل من الدعائر الجبائية والتراضي فيما يتعلق بالضرائب	100,00	0,00
	10	40	12	النسبة المئوية المقبوضة في البيوعات العمومية	1 796,36	3 130,91
	10	40	30	مداخيل مقابل خدمات	0,00	0,00
	10	40	31	اقتطاع من المداخيل المحققة لفائدة الغير	4 597,13	3 495.05
	10	40	32	رسم المحجز	195 152,73	213 644,73
	10	40	33	استرجاع صوائر النقل بواسطة الآلة الرافعة	0,00	0,00
	10	40	34	منتوج الغرامة الناتجة عن عملية وضع الكعب للسيارات	0,00	0,00

حصة من منتوج ضرائب الدولة	10	50				41 311 400,00	41 311 400,00
	10	50	10	حصة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة	4 300 000,00	0,00	
	10	50	11	حصة تكميلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لسد عجز الميزانية	0,00	0 ,00	
	10	50	12	حصة تكميلية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لدعم الميزانية	46 297 008,03	41 988 075,04	
مجموع الباب-10							
-مجال الشؤون الاجتماعية							
	20	10	20	مداخيل الأملاك	0,00	0,00	
	20	10	22	حق الامتياز في مصلحة سيارة الإسعاف الجماعية	48.000,00	48.000,00	
	20	10	35	استرجاع صوائر التنظيف	0,00	145,45	
	20	10	36	ما يؤدى للحماعة لأجل أشغال متعلقة بالصحة العموميةو أو الأمن العام أجرتها على نفقة ملاكين قاصرين	0,00	0,00	
	20	10	37	منتوج مستودع الأموات	1154,18	1 180,36	
التعليم الفن والثقافة	20	20					
مداخيل ضريبية	20	20	10				
	20	20	30	مداخيل مقابل خدمات	0,00	0,00	
	20	20	31	مدخول المعهد الجماعي للفنون الجميلة	0,00	0,00	
	20	20	32	مدخول الخزانة الجماعية	4 334,55	4 865,45	
	20	20	33	مدخول المعهد الجماعي للموسيقى	13 603,64	15 054,55	
السياحة الراحة والترفيه	20	30					
مداخيل ضريبية	20	30	10				
	20	30	11	الرسم المفروض على الإقامة في المؤسسات السياحية	808,74	1 130,92	
	20	30	22	مدخول استغلال المسابح	100,00	400 000,00	
مجموع الباب - 20					68 001,11	470 376,73	
مجال الشؤون التقنية	30						
السكنى والتعمير	30	10					
مداخيل ضريبية	30	10	10				
	30	10	11	ضريبة المباني	11.466,63	15 552,59	
	30	10	12	ضريبة الصيانة المفروضة على الأملاك الخاضعة لضريبة المباني	178.314,20	204 009,63	
	30	10	14	الضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية	4.946.118,79	5 700 000,00	
	30	10	15	الضريبة على عمليات البناء	3.753.233,82	3 595 170,18	
	30	10	16	الضريبة على عمليات تجزئة الاراضي	26.161,64	26.161,64	
	30	10	17	الضريبة على عمليات تقسيم الأراضي	0,00	0,00	

	30	10	18	رسم السكن	293.005,06	311 574,93
	30	10	19	رسم الخدمات الجماعية	10.348.383,75	11 870 000,00
	30	10	20	مداخيل الأملاك	923,64	923,64
	30	10	21	الرسم المفروض على البروزات إلى الأملاك الجماعية العامة	863,55	436,36
	30	10	22	الرسم الفروض على شغل الأملاك الجماعية العامة مؤقتا لأغراض ترتبط بالبناء	704.060,00	666 852,36
	30	10	23	منتوج كراء بنايات للسكنى	581 ,82	581 ,82
المحافظة على البيئة	30	20				
مداخيل ضريبية	30	20	10			
	30	20	11	الرسم المترتب على إتلاف الطرق	50.791,82	241 645,64
	30	20	20	مداخيل الأملاك	0,00	0,00
	30	20	21	حق الامتياز في نقل الأموات	9.600,00	11 127,27
	30	20	22	حق الامتياز في استغلال معمل تكرير الازبال المنزلية	0 ,00	436,36
	30	20	23	حق الامتياز في مصلحة مراقبة تفريغ الأزبال	0,00	0,00
	30	20	30	مداخيل مقابل خدمات	5.000,00	0,00
	30	20	31	مدخول المقابر ودفن الأموات	20.000,00	120 000,00
مجموع الباب - 30					**20 348 504,72**	**22 764 472,42**
مجال الشؤون الاقتصادية	40					
التجارة والصناعة	40	10				
مداخيل ضريبية	40	10	10			
	40	10	11	الضريبة على محال بيع المشروبات	78.268,44	87 179,65
	40	10	12	الرسم المترتب على السماح بإغلاق بعض المحلات العامة بعد الميعاد المحدد أو بفتحها قبله	0,00	0,00
	40	10	13	الرسم المفروض على الباعة الجائلين المادون لهم بيع سلعهم على الطرق العامة	0,00	0,00
	40	10	16	ضريبة التجارة	20.881,15	37 005,97
	40	10	17	ضريبة التجارة على الأسواق القروية	0,00	0,00
	40	10	18	ضريبة الذبح	333.487,00	292 072,57
	40	10	25	الرسم المهني	4.550.715,01	4 550 000,00
مداخيل الأملاك	40	10	20			
	40	10	22	واجبات أسواق البهائم	1189,09	414,55
	40	10	23	واجبات الوقوف والدخول إلى الأسواق الأسبوعية	818,18	185,45
	40	10	26	منتوج كراء محلات تجارية أو مخصصة لمزاولة نشاط مهني	8.518.704,00	8 270 000,00
	40	10	27	منتوج إيجار الأسواق الجماعية	2.400.000,00	2 412 000,00

	40	10	31	منتوج كراء عقارات أخرى ومختلف الأكرية	100,00	0,00
	40	10	36	محاصيل امتيازات اخرى	93,09	93,09
	40	10	37	الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية مؤقتا لأغراض تجارية صناعية ومهنية	775.682,61	851 994,93
	40	10	38	الرسم المفروض على شغل الأملاك الجماعية مؤقتا بمنقولات او عقارات ترتبط بأعمال تجاريةأو صناعية أومهنية	593.930,12	551 928,45
مداخيل مقابل خدمات	40	10	30			
	40	10	35	رسوم مغسل الامعاء	14.560,47	10 705,09
	40	10	36	رسوم التبريد	77 436,21	58 473,20
	40	10	37	رسوم الربط بالإسطبل	11 769,09	8 841,82
	40	10	39	الرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء البيع بالجملة للخضر والفواكه	1 440 000,00	1 200 000,00
	40	10	40	الرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء أسواق السمك	1.000,00	0,00
	40	10	42	منتوج الموازين العمومية وضريبة الوزن والكيل	2 227,27	2 227,27
النقل	40	20				
مداخيل ضريبية	40	20	10			
	40	20	11	الرسم المفروض على استغلال رخص سيارات الأجرة وحافلات النقل العام للمسافرين	986,47	0,00
	40	20	16	الرسم على النقل العمومي للمسافرين	145 591,89	141 010,73
مداخيل الاملاك	40	20	20			
	40	20	22	حق الإمتياز في نقل اللحوم	100,00	0,00
مداخيل مقابل خدمات	40	20	30			
	40	20	31	منتوج المحطة الطرقية	187 962,91	250 000,00
	40	20	32	منتوج محطات وقوف الدرجات والسيارات	68 363,03	68 363,03
	40	20	33	واجبات الوقوف المترتبة على السيارات المخصصة للنقل العمومي للمسافرين	83 105,75	81 798,18
	40	20	34	نقل اللحوم	115 291,22	118 892,02
مجموع باب - 40					19 422 263,00	18 993 186,00
مجال الدعم	50					
منتوجات مالية	50	10				
	50	10	10	منتوج بفائدة الأموال المودعة بالخزينة	402 714,05	446 030,27
	50	10	20	منتوج الأرباح	109,09	109,09
مداخيل طارئة	50	40				
	50	40	20	إنذارات مرسمة	100 ,00	100 000,00
	50	40	30	المتحصل من كراء عقارات استأجرتها الجماعة لسد حاجيات مصالحها	111,45	0,00

	50	40	40	مداخيل مختلفة وطارئة	1.665.757,12	1 597 832,27
مجموع باب - 50					2 068 791,71	2 143 971,63
مجال تدعيم النتائج						
مداخيل لفائدة الغير	60	10				
	60	10	10	مدفوع الجزءالثاني من الميزانية	200,00	0,00
مجموع باب - 60					200,00	0,00
المجموع الاجمالي					88 204 768,57	86 360 081,82

إمضاء الرئيس **إمضاء كاتب المجلس**

فؤاد لعتريس

الجزء الاول : القسم الثاني :نفقات التسيير

الباب 10 : وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 10 والتي جاءت كما يلي :

المصاريف								
المجالات	رمز الميزانية					نوع المصاريف	المصاريف المقبولة لسنة2023	المصاريف المقترحة لسنة 2024
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر			
الإدارة العامة								
أنشطة المجلس								
تعويضات ممثلة للمصاريف								
	10	10	10	10	11	تعويضات للرئيس ولذوي الحق من المستشارين	487.200,00	487.200 ,00
	10	10	10	10	12	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة	0,00	0 ,00
	10	10	10	10	13	مصاريف نقل الرئيس والمستشارين بالخارج		50 000,00
	10	10	10	10	14	مصاريف تنقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة	0 ,00	0,00
	10	10	10	10	15	مصاريف المهمة بالخارج للرئيس والمستشارين	0,00	90 000,00
	10	10	10	10	16	مصاريف تامين الأعضاء	20.000,00	20.000,00
مصاريف الأعياد الوطنية والاحتفالات الرسمية								

	10	10	10	20	21	شراء عتاد صغير للتزيين	0,00	0,00
	10	10	10	20	22	اكتراء عتاد الحفلات	25.000,00	25.000,00
	10	10	10	20	23	شراء التحف الفنية والهدايا لتسليم الجوائز	34.500,00	34.000 ,00
	10	10	10	20	24	مصاريف الإقامة والإطعام والإستقبال	199.500 ,00	200.000 ,00
	10	10	10	20	25	مصاريف النشاط الثقافي والفني	600.000,00	1.000.000,00
المساهمة في مصاريف المنظمات الدولية								
	10	10	10	30	31	المساهمة في ..المدن المتوأمة		
	10	10	10	30	32	المساهمة في .. المدن.. العربية	130.000,00	0,00
	10	10	10	30	33	المساهمة في .. الإفريقية		
اشتراكات ووثائق								
	10	10	10	50	52	اشتراك في وكالات الانباء		
تنظيم الندوات والمناظرات والتداريب	10	10	10	50	55	اشتراك في شبكة الماء والكهرباء	80.000,00	80.000,00
	10	10	10	60	62	مصاريف الايواء والاطعام		
الأنشطة المتعلقة بتسيير الموظفين								
-الرواتب الأساسية								
	10	20	20	10	11	الرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين ومثلائهم	32.500.000, 0	31 000 000,00
	10	20	20	10	14	أجور الأعوان العرضيين	2.000.000,00	2.800.000,00
تعويضات مختلفة								
	10	20	20	20	21	تعويضات عن الأشغال الإضافية	0,00	100 000,00
	10	20	20	20	22	تعويضات عن الصندوق	2.400,00	1 200,00
	10	20	20	20	24	التعويضات عن الأشغال الشاقة والموسخة	600.000,00	600.000,00
	10	20	20	20	26	تعويضات عن المسؤولية	300.000,00	300.000,00
	10	20	20	20	27	تعويضات الإشراف على المباريات والامتحانات		
تغطي و فوائد اجتماعية								
	10	20	20	30	31	مساهمة أرباب العمل في الصندوق المغربي للتقاعد	4.900.000,00	4 500 000,00
	10	20	20	30	32	المساهمات في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد-RCAR	200.000,00	200.000,00
	10	20	20	30	33	المساهمات في منظمات الاحتياط الاجتماعيCNOPS	850.000,00	800.000,00
	10	20	20	30	34	التعويض عن الولادة	5.000,00	5.000,00
	10	20	20	30	35	تامين الموظفين والاعوان	50.000,00	40.000,00
	10	20	20	30	38	لباس الاعوان المستخدمين	200.000,00	200.000,00

نقل وتنقل الموظفين								
	10	20	20	40	41	مصاريف التنقل داخل المملكة	50.000,00	50.000,00
	10	20	20	40	43	مصاريف النقل داخل المملكة	30.000,00	30.000,00
الأنشطة المتعلقة بوسائل التسيير الأخرى								
الاكتراء								
	10	30	30	10	11	اكتراء بنايات ادارية	200.000,00	200.000,00
	10	30	30	10	14	اكتراء اليات النقل واليات اخرى	0,00	1.500.000,00
العناية والمحافظة على البنايات والعتاد								
	10	30	30	20	21	الصيانة والمحافظة على البنايات الإدارية	200.000,00	200.000,00
	10	30	30	20	23	الصيانة و الإصلاح الاعتيادي للعتاد المعلوماتي	40.000,00	40.000,00
	10	30	30	20	24	الصيانة الاعتيادية لعتاد وأثاث المكاتب		
	10	30	30	20	25	الصيانة الاعتيادية لشبكة الهاتف والماء والكهرباء		
	10	30	30	20	26	الصيانة الاعتيادية للعتاد التقني	20.000,00	20.000,00
لوازم ومطبوعات								
	10	30	30	30	31	لوازم المكتب مواد الطباعة أوراق ومطبوعات	100.000,00	60.000,00
	10	30	30	30	32	لوازم العتاد التقني والمعلوماتي	60.000,00	60.000,00
مراب السيارات والآليات								
	10	30	30	40	41	شراء الوقود والزيوت	1.000.000,00	1.000.000,00
	10	30	30	40	42	قطع الغيار والإطارات المطاطية للسيارات والآليات	50 000,00	0,00
	10	30	30	40	43	صيانة وإصلاح السيارات والآليات	150.000,00	300.000,00
	10	30	30	40	44	مصاريف تامين السيارات والآليات	400.000,00	350.000,00
	10	30	30	40	45	الضريبة الخاصة على السيارات	20.000,00	20.000,00
مواد البناء								
	10	30	30	50	51	شراء المواد الخام من المقالع	80.000,00	50.000,00
	10	30	30	50	52	شراء الاسمنت والأرصفة والزليج	100.000,00	50.000,00
	10	30	30	50	53	شراء الخشب		
	10	30	30	50	55	شراء الزجاج		
	10	30	30	50	56	شراء الصباغة	100.000,00	200.000,00
	10	30	30	50	57	شراء اللوازم الصحية ومواد الترصيص	60.000,00	60.000,00
	10	30	30	50	58	شراء العتاد الكهربائي الصغير	40.000,00	40.000,00
	10	30	30	50	60	شراء الجير	5000,00	5000,00
	10	30	30	50	61	شراء الطوب	5000,00	5000,00

	10	30	30	50	62	شراء الأجر	5000,00	5000,00
مواد حفظ الصحة								
	10	30	30	60	62	شراء المواد المطهرة	100.000,00	100.000,00
المدابح والمجازر								
	10	30	30	70	71	مصاريف تغدية الحيوانات وإسراجها		
	10	30	30	70	72	شراء السلاح والذخيرة	50 000,00	
	10	30	30	70	73	شراء مداد طبع اللحوم		
	10	30	30	70	75	صيانة وتجديد العتاد الصغير		
دراسات أبحاث واتعاب								
	10	30	30	80	81	دراسات عامة	350.000,00	200.000,00
	10	30	30	80	82	مصاريف الدراسات التقنية والتحاليل	0,00	50.000,00
	10	30	30	80	84	اتعاب	240.000,00	200.000,00
	10	30	30	80	85	استشارات قانونية		0,00
	10	30	30	80	86	مصاريف تهيىء لوائح أجور الموظفين من طرف مؤسسات اخرى	50.000,00	55.000,00
مصاريف الادارة العامة								
	10	30	30	90	91	مستحقات استهلاك الكهرباء	0 ,00	0,00
	10	30	30	90	92	مستحقات استهلاك الماء	0 ,00	0 ,00
	10	30	30	90	94	رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية	215.000,00	215.000,00
	10	30	30	90	95	رسوم بريدية ومصاريف المراسلات	25.000,00	25.000,00
	10	30	30	90	96	التامين عن الحريق وعن المسؤولية المدنية	21.000,00	21.000,00
	10	30	30	90	97	إعلانات إدراجات ومصاريف النشر	35.000,00	35.000,00
نشاطات مالية متعلقة بتكاليف الديون								
	10	40	40	10	11	فوائد القرض	0,00	11.723,48
تحملات مالية اخرى								
	10	40	40	20	21	فوائد التاخير	0,00	12.223,33
مجموع الباب 10							**46.333.400,00**	**48.353.546,81**

إمضاء الرئيس **إمضاء كاتب المجلس**

فؤاد لعتريس

<u>الباب 20</u> : وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 20 والتي جاءت كما يلي :

المصاريـــــــف							
المجالات	رمز الميزانية				نوع المصاريف	المصاريف المقبولة لسنة2023	المصاريف المقترحة لسنة 2024
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر		
محال الشؤون الاجتماعية							
المساعدة الاجتماعية							
الاعلانات المقدمة للجمعيات والمؤسسات المحلية							
	20	10	10	10	11	إعانات مقدمة لجمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين	250.000,00	150.000,00
	20	10	10	10	12	إعانات مقدمة للمؤسسات الخيرية العمومية	300.000,00	300.000,00
	20	10	10	10	13	مساعدات ودعم الجمعيات	100.000,00	100.000,00
الهبات والمعونات							
	20	10	10	20	21	مصاريف نقل المرضى و الجرحى للمراكز الإستشفائية	0,00	20 000,00
	20	10	10	20	24	مصاريف ونقل الأموات والدفن	10.000,00	30.000,00
	20	10	10	20	25	شراء مواد غذائية لأهداف إنسانية		
مساعدات الرياضية والاستجمام							
الجمعيات والفرق الرياضية							
	20	20	20	10	11	إعانات للجمعيات الرياضية	100.000,00	200.000,00
	20	20	20	10	12	اعانات الفرق الرياضية	1.200.000,00	950.000,00
	20	20	20	20	24	شراء لوازم الرياضة	0,00	65 000,00
العلاجات الأساسية والمحافظة على الصحة							
مواد صحية وصيدلية							
	20	30	30	10	11	شراء المواد الصحية لمكاتب البلدية الصحية والمراكز الاستشفائية	20.000,00	20.000,00
	20	30	30	10	12	شراء المواد الوقائية الصحية للمكاتب البلدية للصحة والمراكز الاستشفائية والمستوصفات	0,00	0 ,00
	20	30	30	10	13	شراء مواد إبادة الفئران	0,00	0 ,00
	20	30	30	10	14	شراء المبيدات للطفيليات والحشرات	0,00	0 ,00
	20	30	30	10	15	شراء عتاد صغير للمكاتب البلدية للصحة	140.000,00	40.000,00
حملات التلقيح							
	20	30	30	20	21	شراء مواد التلقيح	350.000,00	350.000,00
التكوين وتقوية القدرات							

مراكز التكوين								
	20	70	70	10	11	مصاريف التكوين المستمر للمنتخبين	0,00	50 000,00
	20	70	70	10	12	مصاريف التكوين المستمر لموظفي الجماعة	0,00	50 000,00
	20	70	70	10	13	تعويضات التأطير وتقوية القدرات	0,00	0,00
الثقافة والفنون الجميلة								
	20	80	80	10	11	شراء الكتب	20.000,00	20.000,00
	20	80	80	10	14	تسفير الكتب والسجلات المختلفة	10.000,00	10.000,00
منح لصالح الجمعيات الثقافية								
	20	80	80	70	71	اعانات للجمعيات الثقافية	150.000,00	200.000,00
المقابر ومصالح دفن الأموات								
	20	90	90	20	21	شراء مواد البناء	0,00	0,00
	20	90	90	20	22	الصيانة والإصلاح الاعتيادي للمقابر	0,00	0,00
مجموع مصاريف الباب 20							**2.650.000,00**	**2.555.000,00**

إمضاء الرئيس **إمضاء كاتب المجلس**

فؤاد لعتريس

الباب 30 : وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 30 والتي جاءت كما يلي:

المصاريف								
المجالات	**رمز الميزانية**					نوع المصاريف	المصاريف المقبولة لسنة 2023	المصاريف المقترحة لسنة 2024
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر			
مجال الشؤون التقنية								
التعمير – السكن المحافظة على البيئة								
	30	**10**	**10**	**10**	**11**	شراء الأشجار والأغراس	150.000,00	150.000,00
	30	**10**	**10**	**10**	**12**	شراء البذور والأزهار للمغارس والمشاتل		
	30	**10**	**10**	**10**	**13**	شراء الأسمدة		
	30	**10**	**10**	**10**	**14**	شراء عتاد صغير للتشوير	0,00	0,00
	30	**10**	**10**	**10**	**16**	شراء شارات أسماء الشوارع	0,00	40 000,00
	30	**10**	**10**	**10**	**17**	شراء عتاد صغير	0,00	100.000,00

الصيانة والمحافظة على الممتلكات								
	30	10	10	20	21	الصيانة الاعتيادية للمناطق الخضراء والحدائق والغابات	650 000,00	400.000,00
	30	10	10	20	22	صيانة الساحات العمومية والمنتزهات ومرافق السيارات والمزابل العمومية	150.000,00	1 600 000 ,00
	30	10	10	20	23	صيانة الشواطئ والمسابح	100.000,00	0,00
	30	10	10	20	25	الصيانة الاعتيادية للطرقات	1.400.000,00	3.500.000,00
	30	10	10	20	29	صيانة منشئات الماء الصالح للشرب	0,00	0,00
	30	10	10	20	30	صيانة منشئات الانارة العمومية	0,00	0,00
الإنارة العمومية								
الصيانة والمحافظة	30	20	20	10	11	العناية والاصلاح الاعتيادي لشبكات التوزيع ومنشات الإنارة	0,00	0,00
	30	20	20	10	12	الصيانة الاعتيادية لمنشات الإنارة العمومية	800.000,00	2 400 000,00
	30	20	20	10	13	الصيانة الاعتيادية للمولدات محطات التحويل والصفائح الشمسية	100.000,00	100.000,00
	30	20	20	10	14	شراء عتاد الصيانة	1.600.000,00	0,00
استهلاك الإنارة العمومية								
	30	20	20	20	21	المستحقات	8.000.000,00	8.000.000,00
نقط الماء								
الصيانة والمحافظة								
	30	30	30	10	11	المستحقات	900.000,00	900.000,00
	30	30	30	10	12	شراء عتاد الصيانة		
مجموع مصاريف الباب 30							13.850.000,00	17 190 000,00

إمضاء الرئيس **إمضاء كاتب المجلس**

فؤاد لعتريس

الباب50: وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 50 والتي جاءت كما يلي :

المصاريف							
المجالات	رمز الميزانية				نوع المصاريف	المصاريف المقبولة لسنة 2023	المصاريف المقترحة لسنة 2024
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر		
مجالات الدعم							
دعم أنشطة مختلفة							
تعويضات	50	10	10	20	21	مصاريف تنفيذ الأحكام القضائية واتفاقات الصلح	4.500.000,00	3.200.000,00
	50	10	10	20	22	تعويضات عن الضرر لصالح الخواص	100.000,00	100.000,00
	50	10	10	20	23	صوائر المسطرة وإقامة الدعاوي	150.000,00	150.000,00
مصاريف مختلفة وعمليات بامر							
	50	10	10	30	31	مصاريف تامين شسيعي المداخيل	2.500,00	2.500,00
مساهمات في دفعات							
دفعات لفائدة الجماعات الترابية							
دفعات لفائدة المجموعات ومؤسسات التعاون							
دفعات اخرى							
	50	40	40	60	61	دفعات لفائدة الشركات الخاصة نظير الخدمات التي تسديها للجماعات المحلية	18.402.723,38	16 824 181,82
	50	40	40	60	68	مساهمة لفائدة نظام المساعدة الطبية (RAMED)	0,00	0,00
	50	40	40	60	69	مدفوع لفائدة الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات	5.000,00	5.000,00
دفعات لفائدة الجمعيات المهنية	50	40	40	70				
مجموع مصاريف الباب 50							23.160.223,38	20 281 681,82

إمضاء الرئيس **إمضاء كاتب المجلس**

فؤاد لعتريس

الباب60: وافق المجلس بإجماع أعضائه الحاضرين على اعتمادات الباب 60 والتي جاءت كما يلي:

المصاريف							
المجالات	رمز الميزانية				نوع المصاريف	المصاريف المقبولة لسنة 2023	المصاريف المقترحة لسنة 2024
	الباب	الفصل	البرنامج	المشروع	السطر		
مجال اندماج النتائج							
النتائج	60	10	10	10	10	دفعات الفائض للجزء التاني من الميزانية	190.998,38	0,00
مجموع الباب 60							190.998,38	0,00
المجموع العام للمصاريف المقترحة							88.204.768,57	86 360 081,82

إمضاء الرئيس **إمضاء كاتب المجلس**

فؤاد لعتريس

الجزء الثاني : القسم الثالث : مداخيل التجهيز

رمز الحساب	نوع المداخيل	الاعتمادات المقبولة لسنة 2023	الاعتمادات المقترحة لسنة 2024
50-1010-10/11	فائض مداخيل الجزء الأول من الميزانية	190.998,38	0,00
المجموع		190.998,38	0,00

الجزء الثاني : القسم الرابع : نفقات التجهيز

رمز الحساب	نوع النفقات	الاعتمادات المقبولة لسنة 2023	الاعتمادات المقترحة لسنة 2024
10-4040-10/13	سداد اصل القرض الممنوح من طرف ص.ت.ج	190.998,38	0,00
المجموع		190.998,38	0,00

إمضاء الرئيس **إمضاء : كاتب المجلس**

فؤاد لعتريس

مداخيل الحسابات الخصوصية :

1- حسابات مرصودة لأمور خصوصية

المداخيل

العنوان	المداخيل المقترحة لسنة 2023	المداخيل المقترحة لسنة 2024
ضريبة الذبح	333 487,00	333 487,00

النفقات

العنوان	المصاريف المقترحة لسنة 2023	المصاريف المقترحة لسنة 2024
ضريبة الذبح	333 487,00	333 487,00

مداخيل الحسابات الخصوصية :

1- حسابات مرصودة لأمور خصوصية

المداخيل

العنوان	المداخيل المقبولة لسنة 2023	المداخيل المقترحة لسنة 2024
مستحقات الكهرباء	8.000.000,00	8.000.000,00
مستحقات الماء	900.000,00	900.000,00
دفعات الشركة :مصلحة المراقبة الدائمة نظافة الخميسات	0.00	199 100,40

النفقات

العنوان	المصاريف المقبولة لسنة 2023	المصاريف المقترحة لسنة 2024
مستحقات الكهرباء	8.000.000,00	8.000.000,00
مستحقات الماء	900.000,00	900.000,00
دفعات الشركة :مصلحة المراقبة الدائمة نظافة الخميسات	0.00	199 100,40

التلخيص العام

تلخيص الميزانيات المقترحة برسم سنة 2024

بيان الميزانية	المداخيل	المصاريف
الجزء الاول	86 360 081,82	86 360 081,82
الجزء الثاني	0,00	0 ,00
مجموع الميزانية	86 360 081,82	86 360 081,82
الحسابات الخصوصية	9 432 587,40	9 432 587,40
المجموع العام	95 792 669,22	95 792 669,22

الموازنة

بيان	الاعتمادات المقترحة برسم سنة 2024 CREDITS PROPOSES POUR L'ANNEE 2024
المداخيل	95 792 669,22
المصاريف	95 792 669,22
الفائض	0.00

إمضاء الرئيس

إمضاء كاتب المجلس

فؤاد لعتريس

تأشيرة السيد العامل